دولة ليبيا

التقرير الوطني

حول الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة

المـوئل الثالث

2016

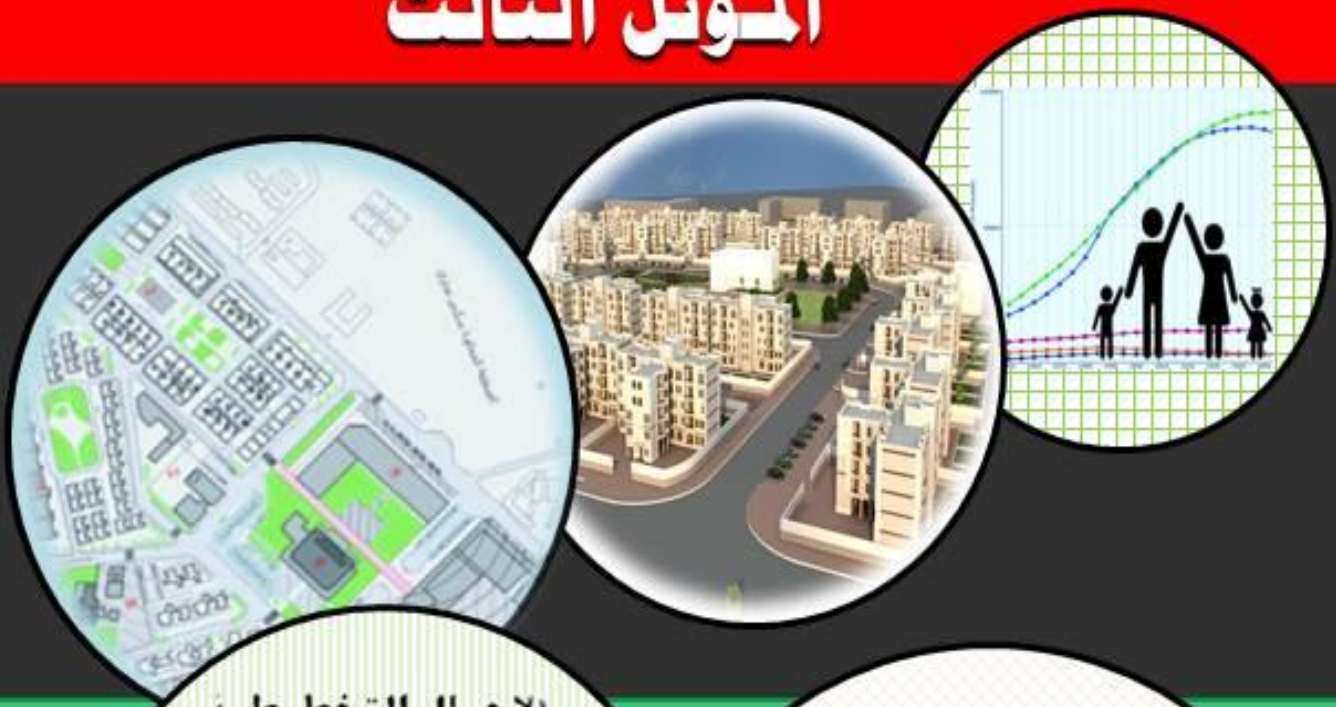

تقرير دولة ليبيا للموئل الثالث عام 2016

تم إعداد تقرير دولة ليبيا للموئل الثالث عام 2016 من قبل فريق يضم كل من:

م. على عبد الحفيظ أبحيري	**مستشار رئيس الهيئة العامة للإسكان والمرافق.**
م. خالد أحميد الترهوني	**ممثل عن القطاع الخاص (شركة النهر لتصنيع الأنابيب والإنشاء).**
سها فاروق	**المكتب الاقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.**

تمت مراجعة التقرير وإقراره من قبل لجنة مراجعة التقرير الوطني للموئل الثالث 2016 المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإسكان والمرافق رقم (77) بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) وتضم اللجنة كل من:

م. على عبد الحفيظ أبحيري	**مستشار رئيس الهيئة العامة للإسكان والمرافق – رئيس اللجنة.**
م. جاد المولى السنوسي شماطة	**مدير مكتب التعاون الدولي والاعلام بالهيئة العامة للإسكان والمرافق – نائب الرئيس.**
م. خالد أحميد الترهوني	**ممثل عن القطاع الخاص (شركة النهر لتصنيع الانابيب والانشاء) – مقرر اللجنة.**
م. عبد العزيز حمد الشكماك	**ممثل عن مصلحة التخطيط العمراني – عضو.**
م. عادل إبراهيم الشركسي	**ممثل عن مكتب العمارة للاستشارات الهندسية – عضو.**
م. صلاح الدين فرج إمبارك	**ممثل عن تجمع مهندسون لأجل ليبيا – عضو.**
د. فرج أبو بكر العقوري	**ممثل عن الجمعية الليبية للتخطيط العمراني – عضو.**
د. عزيزة على صفور	**ممثل عن الجامعات والمراكز البحثية – عضو.**
م. حافظ حسن الشاعري	**ممثل عن القطاع الخاص (مكتب حسن الشاعري للاستشارات الهندسية)– عضو.**
م. جلال مصطفى أفتيته	**ممثل عن القطاع الخاص (مكتب دار السلام للاستشارات الهندسية) – عضو.**
م. وليد عدلي العبيدي	**ممثل عن القطاع الخاص (شركة التراص للتقنية) – عضو.**

تمهيد

استجابة للقرار 14/24 الذي أصدره مجلس إدارة موئل الامم المتحدة والذي بموجبه دعا الدول الاعضاء لأن تعد تقارير وطنية تنظر في تنفيذ جدول اعمال الموئل الثاني وغير ذلك من الاهداف والغايات ذات الصلة المتفق عليها دوليا، والتحديات الجديدة والاتجاهات الناشئة وبلورة رؤية مستقبلية للمستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة باعتبارها أساسًا لصياغة جدول اعمال حضري جديد.

تضمن جدول اعمال الموئل الذي جرى اعتماده في عام 1996 التزام رؤساء الدول والحكومات بهدفين رئيسين "المأوي المناسب للجميع" و "مستوطنات بشرية مستدامة في عالم أخذ في التحضر"، كما التزموا بتنفيذ خطة عمل تستند إلى هذه الاهداف.

وبناء على ما تقدم أعدت دولة ليبيا تقريرها الوطني للموئل الثالث ليتضمن التقدم المنجز والتحديات الجديدة والاتجاهات الناشئة والرؤية المستقبلية للمستوطنات البشرية والتنمية الحضرية المستدامة وفقاً للمبادي التوجيهية ونموذج إعداد التقارير الوطنية عن ستة مواضيع رئيسية وثلاثين مسألة وإثنى عشر مؤشراً مع التزام دولة ليبيا بتوفير الدعم اللازم لصياغة أجندة حضرية جديدة تعمل لتحسين مستوي معيشة مواطنيها وتنشيط اقتصادها من خلال العمل ضمن أطر الشراكة وتعزيز سبل التنسيق والتعاون وضمان تحقيق الدور التحولي الايجابي للأجندة الحضرية الجديدة في عالم أخذ بالتحضر بوتيرة متسارعة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد نتقدم بالشكر الجزيل للمكتب الاقليمي للدول العربية لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بالقاهرة لما قدمه من دعم فني لصياغة هذا التقرير.

م. على عبد الحفيظ إبراهيم أبحيري

رئيس لجنة مراجعة التقرير الوطني لدولة ليبيا للموئل الثالث عام 2016

الدولة الليبية

التقرير الوطني حول الإسكان تحضيرا لمؤتمر الإسكان III

أولا – المسائل الديمُوغرافية الحضرية والتحديات أمام جدول أعمال حضري جديد 1

1.1 إدارة التحضر السريع 2

1.1.1 التقدم المنجز 2

2.1.1 التحديات الناشئة 4

3.1.1 الرؤية المستقبلية 5

2.1 إدارة الروابط الريفية الحضرية 5

1.2.1 التقدم المنجز 5

2.2.1 التحديات الناشئة 5

3.2.1 الرؤية المستقبلية 6

3.1 التعامل مع احتياجات الشباب الحضري 6

1.3.1 التقدم المنجز 6

2.3.1 التحديات الناشئة 7

3.3.1 الرؤية المستقبلية 8

4.1 تلبية احتياجات كبار السن 8

1.4.1 التقدم المنجز 8

2.4.1 الرؤية المستقبلية 9

5.1 إدراج المسائل الجنسانية في التنمية الحضرية 10

1.5.1 التقدم المنجز 10

2.5.1 التحديات الناشئة 10

3.5.1 الرؤيا المستقبلية 11

6.1 ملخص محور المسائل والتحديات الديمغرافية الحضرية 11

7.1 تقييم التقدم المنجز للأهداف والغايات الالفية بليبيا 12

ثانياً – الأراضي والتخطيط الحضري: مسائل وتحديات في وجه جدول أعمال حضري جديد 13

1.2 ضمان التخطيط والتصميم الحضريين المستدامين 14

1.1.2 التقدم المنجز 14

2.1.2 التحديات القائمة 18

3.1.2 الرؤية المستقبلية 18

2.2 تحسين ادارة الاراضي الحضرية بما في ذلك معالجة الزحف الحضري العشوائي 19

1.2.2 التقدم المنجز 19

2.2.2 التحديات الناشئة..... 20
3.2.2 الرؤية المستقبلية..... 21
3.2 تعزيز انتاج الغذاء في المناطق الحضرية وما حولها..... 22
1.3.2 التقدم المنجز 22
2.3.2 التحديات الناشئة..... 22
3.3.2 الرؤية المستقبلية..... 22
4.2 التصدي لتحديات النقل في المناطق الحضرية..... 23
1.4.2 التقدم المنجز 23
2.4.2 التحديات الناشئة..... 24
3.4.2 الرؤية المستقبلية..... 24
5.2 تعزيز القدرات التقنية لتخطيط المدن وادارتها..... 25
1.5.2 التقدم المنجز 25
2.5.2 التحديات الناشئة..... 25
6.2 ملخص محور الأراضي والتخطيط الحضري 26
ثالثًا: البيئة والتحضر: مسائل وتحديات لجدول اعمال حضري جديد. 27
1.3 التصدي لتغير المناخ..... 27
1.1.3 التقدم المنجز 27
2.1.3 التحديات الناشئة..... 29
3.1.3 الرؤية المستقبلية..... 29
2.3 خفض مخاطر الكوارث..... 30
1.2.3 التقدم المنجز. 30
2.2.3 التحديات الناشئة..... 30
3.2.3 الرؤية المستقبلية..... 30
3.3 خفض مستوي الازدحام المروري..... 30
1.3.3 التقدم المنجز. 31
2.3.3 التحديات الناشئة..... 31
3.3.3 الرؤية المستقبلية..... 32
4.3 تلوث الهواء..... 32
1.4.3 التقدم المنجز. 32
5.3 ملخص البيئة والتحضر: مسائل وتحديات لجدول اعمال حضري جديد 34
رابعاً – الإدارة والتشريعات الحضرية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد..... 35
1.4 تعزيز التشريعات الحضرية..... 35

1.1.4 التقدم المنجز 35
2.1.4 التحديات الناشئة..... 35
3.1.4 الرؤية المستقبلية..... 37
2.4 تطبيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية..... **38**
1.2.4 التقدم المنجز 38
2.2.4 التحديات الناشئة..... 38
3.4 تعزيز المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية..... **39**
1.3.4 التقدم المنجز 39
2.3.4 التحديات الناشئة..... 40
3.3.4 الرؤية المستقبلية..... 40
4.4 تعزيز الشمول الاجتماعي والمساواة..... **41**
1.4.4 التقدم المنجز 41
2.4.4 التحديات الناشئة..... 41
5.4 ملخص الإدارة والتشريعات الحضرية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد..... **42**
خامساً – الاقتصاد الحضري: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد. **43**
1.5 تعزيز وتحسين الوصول إلى تمويل السكن..... **43**
1.1.5 التقدم المنجز 43
2.1.5 التحديات الناشئة..... 43
3.1.5 الرؤية المستقبلية..... 44
2.5 إيجاد فرص عمل لائقة وسبل كريمة لكسب العيش..... **45**
1.2.5 التقدم المنجز 45
2.2.5 التحديات الناشئة..... 45
3.2.5 الرؤية المستقبلية..... 46
3.5 ملخص الاقتصاد الحضري: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد..... **46**
سادساً – الإسكان والخدمات الأساسية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد. **47**
1.6 تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع تكونها..... **47**
1.1.6 التقدم المنجز 47
2.1.6 الرؤية المستقبلية..... 47
2.6 تعزيز الوصول إلى المسكن الملائم...... **48**
1.2.6 التقدم المنجز 48
2.2.6 التحديات الناشئة..... 48
3.2.6 الرؤية المستقبلية..... 49
3.6 ضمان الوصول المستدام لمياه الشرب الآمنة...... **52**

1.3.6 التقدم المنجز 52
2.3.6 التحديات الناشئة..... 53
3.3.6 الرؤية المستقبلية..... 53
4.6 ضمان الحصول المستدام على خدمات الصحة والتصريف الأساسية.....54
1.4.6 التقدم المنجز 54
2.4.6 التحديات الناشئة..... 55
3.4.6 الرؤية المستقبلية..... 57
5.6 تعزيز الحصول على الطاقة المنزلية النظيفة.....57
1.5.6 التقدم المنجز 57
2.5.6 الرؤية المستقبلية..... 58
6.6 تعزيز الوصول إلى وسائل النقل المستدامة.....59
1.6.6 التقدم المنجز 59
2.6.6 التحديات الناشئة..... 59
3.6.6 الرؤية المستقبلية..... 60
7.6 ملخص الإسكان والخدمات الأساسية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد 61
سابعاً – المؤشرات.....62
ثامناً– خلاصة التقدم المنجز والتحديات الناشئة والرؤية المستقبلية لقضايا محاور التقرير الوطني للتنمية الحضرية في دولة ليبيا للموئل الثالث عام 2016.....65
تاسعاً– الممارسات الجيدة 67
1. تقرير عن مشروع مدينة البريقة الجديدة، أحد أهم المشاريع السكنية التي نفذت في ليبيا.....67
عاشراً – المصادر 69

مقدمة

تقع ليبيا في الوسط الشمالي من قارة افريقيا بين خطي عرض (18–33) شمالا وخط طول (9–25) شرقًا وتشرف على البحر المتوسط من الشمال بساحل طوله 1900 كيلومترًا وتمتد جنوباً حتى الحدود الشمالية لتشاد والنيجر والسودان وبعض الدول الأوروبية تقترب من سواحلها في بعض المواقع بحوالي 350 كيلومترًا ويحدها من الشرق جمهوريتي مصر العربية والسودان، ومن الجنوب جمهوريتي تشاد والنيجر ومن الغرب جمهوريتي تونس والجزائر.

- المساحة: 1,665,000 كم^2
- الشريط الساحلي: 1900 كيلومتر.
- المناخ : حار جاف صيفًا، بارد ممطر شتاءًا.
- عدد السكان : 6,028,000 نسمة (2013).
- النمو السكاني: 1,8% في السنة (2009).
- متوسط العمر المتوقع عند الميلاد: 71 سنة (2011).
- نسبة سكان الحضر: 85 % (2011).
- عدد الأسر: 981,190 أسرة (ليبية وغير ليبية) (2013).
- أهمّ المدن: طرابلس، بنغازي، سبها.
- اللغة الرسمية: اللغة العربية.
- الديانة: الإسلام.
- العملة: الدينار = 1,000 درهم.
- الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (بمليون دينار): 86,288 مليون دينار (2009).

أولا – المسائل الديمُوغرافية الحضرية والتحديات أمام جدول أعمال حضري جديد

منذ تعداد عام 1995 وحتى عام 2006 ارتفع حجم سكان ليبيا بنسبة 16% ليصل إلى 5,922 مليون نسمة وفقًا لتقديرات 2012 مع ملاحظة أنه يتضاعف تقريبًا كل 30 سنة (الشكل رقم 1)، بالرغم من ذلك انخفضت نسبة الزيادة الطبيعية للسكان من 2.9% في 1995 إلى 1.8% في عام 2006 وكذلك، انخفضت نسبة السكان من الفئة العمرية 0–14 سنة من 39,05% في عام 1995 إلى 31,06% في عام 2006، من ناحية أخرى ظلت نسبة السكان في المناطق الحضرية مرتفعة لتبلغ 85% في عام 2011.

الشكل رقم (1): تطور التعداد والتوزيع السكاني في ليبيا خلال الفترة من 2006-2015

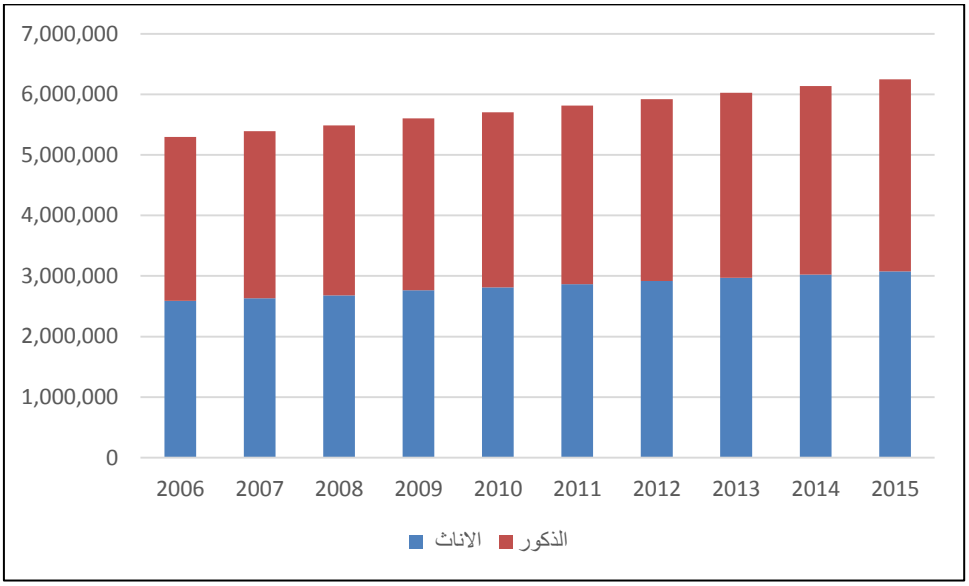

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة الليبية لعام 2013 [1] (التقديرات وفق معدل زيادة السكان التي بينتها نتائج تعداد السكان للعام 2006).

1.1 إدارة التحضر السريع

1.1.1 التقدم المنجز

يتم التعامل مع المسائل والتحديات الديموغرافية للدولة الليبية من خلال سياسة التنمية المكانية على المستوى الوطني (2006-2030) [2] والتي تعد تواصلا للمخطط الوطني الطبيعي الأول للفترة من عام 1980 إلي 2000 ميلادي. تهدف سياسة التنمية المكانية إلى رسم الخطوط العريضة لإدارة وتخطيط التجمعات السكنية، والبنية التحتية، والخدمات، واستغلال الأرض بدولة مترامية الأطراف، وكذلك تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية والريفية التي ينبغي تنميتها طبقاً لأهداف وأولويات التنمية على المستويين الوطني والمحلي، كما ارتكزت سياسة التوزيع المستقبلي للسكان على التوفيق بين متطلبات التوزيع المتوازي للسكان والاعتبارات الاقتصادية والبيئية.

من الأهداف الرئيسية للسياسة المكانية تحقيق تنمية متوازنة مكانياً وديموغرافياً فالمواطنون الليبيون ينبغي أن يحصلوا على فرص متساوية بغض النظر عن أماكن تواجدهم جغرافياً، وهذا لا يتحقق إلا بانتهاج تنمية متوازنة وعادلة عبر جميع مدن وقرى ليبيا كما هو مقترح وموضح بالشكل رقم (2)، وسيكون لهذا الهدف أثر على السلامة والأمن والحد من الهجرة الداخلية وتسهيل استغلال الموارد الطبيعية.

لقد أهتم المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى 1981-2000 ميلادي بنمط التوزيع غير العادل في توزيع التجمعات السكنية الحضرية والريفية، والتركيز على مدينتي طرابلس وبنغازي، وعدم ظهور المدن المتوسطة في الحجم والطبيعة المتناثرة جغرافياً للتجمعات السكنية في الجنوب، والتفاوت في مستويات المعيشة ومستوى توفير الخدمات والمرافق بين التجمعات السكنية، كما استهدف المخطط ترسيخ القاعدة الاقتصادية في المدن الصغيرة وكذلك إعادة توطين سكان التجمعات السكنية الفقيرة، مع إعداد المخططات الشاملة لكل مدينة تمتلك فرصة تنمية مكانية، وبالرغم

من تحقيق بعض النجاحات خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلا ان وخلال فترة التسعينيات وما بعدها فان الاستثمار بالمشاريع التنموية من بنية تحتية واسكان كان لا يفي بالاحتياجات وخاصة بالمدن المتوسطة والصغيرة والأرياف مما ادى لقصور بمشاريع البنية التحتية والاسكان.

كما ان التوقعات توحي بزيادة في عدد السكان من 5.6 مليون نسمة في سنة 2009 م إلي 8.2 مليون نسمة سنة 2030 ميلادي (الجدول رقم 1)، هذه الزيادة سيترتب عنها عدداً من التحديات الرئيسية في المستقبل القريب من توفير سكن ملائم، غذاء، مياه شرب نقية، وظائف، رعاية صحية، تعليم، مواصلات كل تلك المتطلبات لها تأثير مباشر على التخطيط الطبيعي حيث أنه بالإمكان ترجمتها إلي مطالب فعلية وبنية أساسية.

الشكل رقم (2) خريطة تنمية متوازنة مكانياً وديموغرافياً

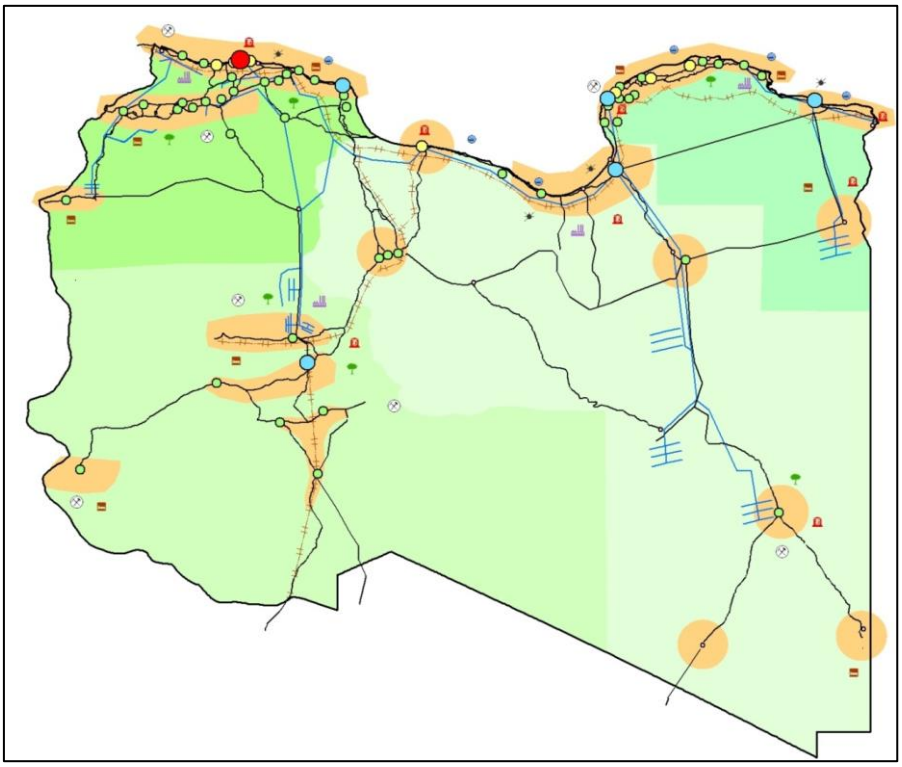

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني

انتهجت السياسة الوطنية المكانية نهج التنمية المتوازنة مكانيا وديموغرافيا بعد التجربتين السابقتين حيث تبنت التجربة الاولى سياسة الحد من نمو المدن الكبيرة وتنمية المدن الصغيرة والدواخل ودعمها بالخدمات والمرافق والبنية التحتية الا انه تم تغيير هذه السياسة في التجربة الثانية بالتركيز في التنمية الساحلية، وكان من اهم معالمها ضخ المياه الى الشريط الساحلي حيث يتركز السكان في المناطق الحضرية الساحلية، والمضي قدما في النهج يتطلب التركيز على المتطلبات الاساسية لإنجاح هذا النهج في تعزيز البنية التحتية الفنية والاجتماعية وهذا يشكل التحدي الاكبر مع الصعوبات البيئية والجغرافية جنبا الى جنب لإنجاح هذا النهج.

الجدول رقم 1: تقديرات السكان الليبيين حسب المناطق بالآلاف للعام 2009-2030 م

District	2030	2013	2011	2009	أسم المنطقة
Tobruk	273	172	166	160	طبرق
Derna	248	176	170	164	درنة
Al-Gebal - Alakhdar	322	220	212	204	الجبل الأخضر
Almarege	268	198	191	185	المرج
Benghazi	888	693	679	656	بنغازي
Ajdabia	224	157	151	145	إجدابيا
Al-Wahat	42	42	35	30	الواحات
Al-Kufra	67	65	54	45	الكفرة
Sirte	228	152	146	140	سرت
Al-Jufra	91	72	60	50	الجفرة
Misurata	850	577	562	542	مصراتة
Al-Merghip	634	465	449	433	المرقب
Tripoli	1,363	1122	1086	1050	طرابلس
Joufara	744	462	446	449	الجفارة
Alzawea	437	307	297	287	الزاوية
Zwarah	408	305	295	285	زواره
Al-Gebal-Elgharbi	412	328	321	305	الجبل الغربي
Naloot	122	103	96	93	نالوت
Sebha	211	135	131	126	سبها
Wadi-Alshati	116	82	80	78	وادي الشاطئ
Morzig	150	82	80	77	مرزق
Wadi-Alhiat	146	80	78	76	وادي الحياة
Ghat	39	33	27	23	غات
Total	8,283	6,028	5,812	5,603	

المصدر:* التقرير الاحصائي السنوي 2013 - وزارة الصحة [1] ** ملامح السياسة الوطنية للإسكان بليبيا (2014 - 2033) [3].

2.1.1 التحديات الناشئة

1. الزيادة المتوقعة بعدد السكان سيترتب عنها عدداً من التحديات الرئيسية في المستقبل القريب من توفير سكن ملائم، غذاء، مياه شرب نقية، وظائف، رعاية صحية، تعليم، مواصلات.
2. تنامي الهجرة نحو المدن الكبيرة وخاصة العاصمة لأنها تمثل المركز الرئيسي للنمو الاقتصادي مما ادي لخلل بنمط التوزيع المكاني للسكان واستقطاب عناصر النمو الاقتصادي من المدن الاخرى.

3.1.1 الرؤية المستقبلية

يجب تبني السياسات والاستراتيجيات المناسبة لإدارة الوتيرة المتسارعة للنمو العمراني وذلك من خلال الاسراع بتفعيل مشاريع التخطيط العمراني بعد تحديث وتفعيل السياسة المكانية .

اهم وسائل تحقيق هذا الهدف تتضمن:

1. تشجيع نمو الاقاليم التخطيطية والتجمعات السكانية البعيدة عن المراكز الحضرية للمدن الرئيسية (طرابلس – بنغازي) وخلق التنافسية بين المدن والاقاليم.
2. تبني استراتيجية لإقامة المدن الجديدة والمدن التوابع.
3. الاهتمام بتحسين البنية التحتية والعمل على تقليص الفجوة الاسكانية من خلال تشجيع القطاع الخاص للاستثمار بهذه المجالات وتشجيع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
4. تبني تنمية متوازنة على كامل التراب الليبي والرفع من مستوى تنمية المدن الثانوية القائمة خاصة التي تقع بعيداً عن الساحل وتنمية المدن الحدودية لتأمين الحدود وتسهيل التجارة مع دول الجوار.
5. تبنى التقنيات والاساليب الحديثة في اعداد المخططات مثل نظم المعلومات الجغرافية واسلوب التخطيط المستمر.
6. الاستفادة من التجارب العالمية والاستعانة بالخبرات الاجنبية ونقل المعرفة.

2.1 إدارة الروابط الريفية الحضرية

1.2.1 التقدم المنجز

لقد اهتم المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى في الفترة 1981–2000 بنمط التوزيع غير العادل لمعظم التجمعات السكنية الحضرية والريفية بالمقارنة بمدينتي طرابلس وبنغازي، والتفاوت في مستويات المعيشة وتوفر الخدمات والمرافق، كما استهدف المخطط ترسيخ القاعدة الاقتصادية بالمدن المتوسطة والصغيرة وكذلك اعادة توطين سكان التجمعات السكانية الفقيرة، مع اعاد المخططات الشاملة لكل مدينة او قرية تمتلك فرص تنمية مكانية.

ولقد تحقق نجاح ملحوظ حيث اصبح توزيع السكان على المناطق الجغرافية اكثر ملائمة ويلقى قبولا حسنا. وخلال الفترة ما بين (1973–1995)، والتي تفصل بين تعدادين للسكان حيث كانت نسبة الزيادة في عدد السكان بالمناطق الاكثر تحضرا هي الاقل بالمقارنة بالمدن الاقل تحضرا، مما يوحى بان هذه المناطق قد شهدت نموا مطلوبا ووفق ما استهدفه المخطط الوطني الطبيعي طويل المدى كما ان تطوير التعليم والصحة والخدمات الاخرى والصناعات بالمجمعات السكنية بكافة انحاء البلاد يعتبر من الاسباب المحتملة لما لوحظ من استقرار جغرافي للسكان ونمو متوازن للتجمعات السكنية على المستوي الوطني.

2.2.1 التحديات الناشئة

بالرغم من زيادة عدد السكان بالتجمعات السكنية الريفية الصغيرة إلا أن مستوى الخدمات والتنمية الاقتصادية لم يتحسن بالقدر الذي حظيت به التجمعات الحضرية الكبيرة.

3.2.1 الرؤية المستقبلية

ان التكامل والترابط بين المناطق الحضرية والريفية يتحقق من خلال تبني تنمية متوازنة تقلل التفاوت الخدمي والتنموي.
ان وسائل تحقيق الرؤية تتضمن ما يلي:

1. تامين الخدمات العامة بالمناطق الريفية وضمان الوصول الى المرافق المطورة مثل التعليم،الرعاية الصحية، الوسائل الثقافية والبنية الاساسية (المياه والصرف الصحي والطرق والكهرباء).
2. استثمار الامكانيات الطبيعية والبشرية بالأرياف بشكل فاعل والعمل على توفير فرص عمل مناسبة اقتصاديا وتلتقي مع رغبات السكان.
3. توفير السكن بالنوعية والاسعار المناسبة وبالأماكن المفضلة مع ضمان التمتع بملكيته.
4. تطوير وصيانة الطرق التي تربط ما بين المناطق الحضرية والريفية لتنشيط البرامج الاقتصادية والخدمية.
5. ادخال وسائل مواصلات متنوعة للتنقل والتواصل ما بين المناطق الحضرية والارياف مثل القطارات، الحافلات للمسافات الطويلة وطائرات صغيرة متكررة الرحلات.

3.1 التعامل مع احتياجات الشباب الحضري

1.3.1 التقدم المنجز

تشكل شريحة الشباب ممن تتراوح اعمارهم ما بين 15–29 سنة ما نسبته 32.4 % من مجموع سكان ليبيا طبقا لتوقعات تعداد السكان لسنة 2008. والجدول رقم (2) الموضح ادناه يبين واقع الشباب بليبيا من خلال تناول المؤشرات والابعاد الاتية:

الجدول رقم (2): بعض المؤشرات عن واقع الشباب بليبيا

القطاع	المؤشر	الفئة العمرية	النسبة المئوية
التعليم	نسبة التحاق الشباب بالثانوية عام 2006	19 – 16	% 56.4
	*نسبة التحاق الشباب الذكور بالثانوية عام 2006	19 – 16	% 57.6
	*نسبة التحاق الشباب الاناث بالثانوية عام 2006	19 – 16	% 55.23
	نسبة التحاق الشباب بالتعليم الجامعي عام 2006	24 – 20	% 46.1
	نسبة التحاق الشباب الذكور بالتعليم الجامعي عام 2006	24 – 20	% 41.6
	نسبة التحاق الشباب الاناث بالتعليم الجامعي عام 2006	24 – 20	% 50.62
	**معدل الامية	–	% 4.7
المجال الاقتصادي	***معدل النشاط الاقتصادي للعام 2012	–	% 67.1
	نسبة الشباب الذكور العاملين	24 – 15	% 14.2
	نسبة الشباب الاناث العاملات	24 – 15	% 3.2
	***المعدل العام للبطالة	–	19% لسنة 2012

المصدر: *الكتاب الاحصائي لسنة 2006 [4].

**تقرير ليبيا عن الاهداف الالفية 2008 [5].

***تقرير التعداد والاحصاء 2012 [6].

2.3.1 التحديات الناشئة

1. النسبة المرتفعة للشباب والبالغة 32.4% من اجمالي السكان رغم ايجابياتها لو تم استثمارها بشكل جيد الا انها تشكل تحديا لتوفير فرص عمل مناسبة والتي تم تقديرها بحوالي مليون وثمانمائة الف فرصة عمل حتى سنة 2030.
2. رغم صياغة سياسة شاملة للتشغيل إلا ان التنفيذ كان بعيدا عن المأمول.
3. مخرجات التعليم الجامعي والتقني لا تتناسب واحتياجات سوق العمل الليبي ولا يوجد تنسيق بينهما.
4. ضعف المهارات المهنية وانعكاسها على مستوي المشاركة لفئة الشباب.
5. ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته لاستيعاب تشغيل الشباب لعدة اسباب اهمها هيمنة القطاع العام على معظم الانشطة الاقتصادية والحياتية.

3.3.1 الرؤية المستقبلية

"الشباب عماد الوطن وشريك اساسي لتحقيق تنمية مستدامه بليبيا".

ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف اهمها:

1. دعم وتنظيم وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ليقوم بدوره بالتنمية وتوفير فرص العمل المناسبة لاستيعاب الطاقات الكامنة لدى فئة الشباب.
2. صياغة سياسة شاملة للتشغيل وخاصة لفئة الشباب ووضع برامج عملية لتنفيذها بما يحقق الاهداف المأمولة.
3. التنسيق التام بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لضمان التناغم والتكامل فيما بينهما.
4. وضع برامج لتنمية المهارات المهنية لدى فئة الشباب وبما يلبي احتياجات سوق العمل الليبي.
5. تكثيف البرامج الاعلامية لتوعية الشباب بثقافة العمل والتنمية والسلم والتفاعل مع الاخر وتعزيز قيم المواطنة والعمل المنتج للشباب.
6. وضع برامج لإشراك الشباب ومساهمتهم لصياغة السياسات المتعلقة بالتعليم والعمل والتنمية المستدامة.

4.1 تلبية احتياجات كبار السن

1.4.1 التقدم المنجز

طرأت تغيرات كبيرة على اعداد السكان في ليبيا على مدى العقود الأخيرة حيث تدنى معدل الخصوبة في الثمانينيات (وهو متوسط عدد الاطفال الذين تنجبهم المرآة الواحدة) من 7.4% الى 3.3% كما تغير متوسط الزيادة السنوية في اعداد السكان سلبا 4.4% في الفترة (1975–1980) الى 2.8%في الفترة (2000–2006) والنسبة حاليا تقل عن 2%، كما ازداد معدل التوقعات العمرية من 62.2 سنة خلال فترة الثمانينيات الى 72.8 سنة.

ومع استمرار انخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض متوسط الزيادة السنوية في عدد السكان وارتفاع متوسط العمر المتوقع، ستزداد مستقبلا نسبة السكان في سن الشيخوخة بليبيا مما يستدعي الاهتمام المناسب بهذه الشريحة وتوفير كل السبل لخلق بيئة مناسبة لهم. الجدول رقم (3) يبين بعض المؤشرات المتعلقة بكبار السن والايتام والارامل وذوي الاعاقة.

الجدول رقم (3): المؤشرات التنموية للفئات الهشة بليبيا

الفئات الهشة والمستحقة للمعاشات الاساسية	عدد الحالات	نوع المنفعة	عدد المراكز / عدد المستفيدين
الارامل المستحقات للمعاشات الاساسية	27,316	مراكز الصم	5
الايتام المستحقتين للمعاشات الاساسية	6,143	المستفيدين من مراكز الصم	877
العجزة المستحقين للمعاشات الاساسية	63,607	مراكز تنمية القدرات الذهنية	3
المكفوفين المستحقين للمعاشات الاساسية	465	المستفيدين من مراكز تنمية القدرات الذهنية	379
المطلقات الحاضنات المستحقات للمعاشات الاساسية	12,930	مراكز الاعاقة الحركية	14
اجمالي المستفيدين من خدمة التضامن الاجتماعي واصحاب الفئات المستحقة	166,024	المستفيدين من مراكز الاعاقة الحركية	9,927
قيمة اجمالي المعاشات المصروفة على المستفيدين من خدمة التضامن الاجتماعي لسنة 2010	275,669,172.000 دينار ليبي (د.ل)	مراكز الاعاقة الذهنية	3
قيمة المحافظ الاستثمارية لسنة 2010	10,645,480.000 د.ل	المستفيدين من مراكز الاعاقة الذهنية	299
عدد المحافظ الاستثمارية لسنة 2010	237,418		

المصدر: الكتاب الاحصائي 2010– مصلحة الاحصاء والتعداد [7].

2.4.1 الرؤية المستقبلية

" توفير البيئة المناسبة لفئة كبار السن وذوى الاعاقة وإدماجهم بالمجتمع".

ان تحقيق هذه الرؤية يتم من خلال وضع برامج تنفيذية لتفعيل القوانين الصادرة لصالح هذه الفئات، ويمكن تحقيق ذلك عبر مجموعة من الاجراءات اهمها:

1. الرفع من كفاءة المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات لشريحة كبار السن وذوي الاعاقة.
2. تخصيص ميزانيات كافية لتحسين المرافق الاساسية لخدمة هذه الشريحة.

3. اجراء التعديلات المطلوبة على المباني والمرافق بحيث تكون سهلة الوصول والاستخدام لفئات كبار السن وذوى الاعاقة .
4. وضع السياسات المناسبة لتعزيز مشاركة كبار السن وذوي الاعاقة بالأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتفعيل التواصل الايجابي بين الاجيال.

5.1 إدراج المسائل الجنسانية في التنمية الحضرية

1.5.1 التقدم المنجز

حققت المرأة بليبيا العديد من المكاسب وخاصة بمجال التعليم والصحة والعمل كما هو موضح بالجدول رقم (2) اعلاه كما ان المؤشرات الموضحة بالجدول رقم (4) ادناه تعطي بعض المؤشرات الأخرى لواقع المرأة ومكانتها.

الجدول رقم (4): بعض المؤشرات عن واقع المرأة بليبيا

الحالة	2006	2008	2009	2010
*عدد حالات الطلاق	1,786	2,989	3,693	
معدل وفيات الامومة لكل 100,000 مولود حي			**23	***23
**متوسط عمر النساء			74.9	
***حالات اصابة النساء بالسرطان			556	324
**ولادات تمت تحت رعاية صحية لسنة 2011				% 99.88
**حوامل تحصلن على رعاية صحية لسنة 2011				% 93.1

المصدر: *الكتاب الاحصائي 2010– مصلحة الاحصاء والتعداد [7]، **التقرير الاحصائي السنوي 2011 – وزارة الصحة [8] ***التقرير الاحصائي السنوي 2013 – وزارة الصحة [1].

2.5.1 التحديات الناشئة

بالرغم مما حققته المرأة بليبيا من تقدم بجميع المجالات الا انها لا تزال تواجه عدة تحديات اهمها:

- تدني فرص المرأة بالمشاركة السياسية.
- ضعف مشاركة المرأة بالمؤسسات التشريعية والقضائية وخاصة بالوظائف العليا.
- ضعف مشاركة المرأة بالأنشطة الاقتصادية ومساهمتها بأنشطة القطاع الخاص.
- الفهم الخاطئ لدور المرأة طبقا لمنظومة القيم الشائعة بالدولة الليبية ومحاولة ربط هذه المفاهيم بالشرعية الاسلامية.

3.5.1 الرؤيا المستقبلية

"تمكين المرأة الليبية من المساهمة الفاعلة بالمجتمع على جميع المستويات".

ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الاهداف اهمها:

1. تعزيز السياسات التي تهدف لضمان تكافؤ الفرص وخلق بيئة مناسبة لإبداع العنصر النسائي.
2. وضع برامج لتوعية المجتمع بمفاهيم تعزيز الاحترام لقيم العدالة والحقوق للجنسين.
3. تفعيل السياسات لتمكين المرأة من المشاركة بالأنشطة الاقتصادية واعطاءها دور اكبر بسوق العمل وتخصيص برامج خاصة لربات البيوت والمرأة الريفية.
4. سن قوانين لمواجهة العنف ضد المرأة والطفل ونشر الوعى بالمجتمع لمكافحة السلوك المتطرف.

6.1 ملخص محور المسائل والتحديات الديمغرافية الحضرية.

المحور الرئيس	المسائل الديموغرافية	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
المسائل	إدارة التحضر السريع		✓		✓		✓	
	إدارة الروابط الريفية الحضرية		✓		✓		✓	
	التعامل مع احتياجات الشباب الحضري	✓			✓		✓	
	تلبية احتياجات كبار السن		✓			✓	✓	
	إدراج المسائل الجنسانية في التنمية الحضرية		✓		✓		✓	

7.1 تقييم التقدم المنجز للأهداف والغايات الالفية بليبيا

الاهداف والغايات الانمائية الالفية	تقييم الوضع	الملاحظات
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.	على المسار: صافي الالتحاق بالتعليم الابتدائي.	تحقيق معدلات عالية بالالتحاق في التعليم الابتدائي. رفع معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي في معظم المدن.
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	قريب من المسار: مؤشر حصة النساء في الوظائف	تحقيق نسب عالية لالتحاق البنات بالتعليم الابتدائي والثانوي.
الهدف 4: تخفيض معدل الوفيات الاطفال.	على المسار.	معدلات الوفاة للمواليد قليل.
الهدف 5: تحسين صحة الامهات.	على المسار.	معدلات الوفاة للأمهات قليل.
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة – والملاريا وغيرهما من الامراض.	على المسار: السيطرة على الامراض الانتقالية.	انخفاض معدلات الاصابة والوفاة بسبب الملاريا والتدرن الرؤي.

ثانياً – الأراضي والتخطيط الحضري: مسائل وتحديات في وجه جدول أعمال حضري جديد

تقدر المساحة الكلية لليبيا بحوالي 1.67 مليون كم^2، غير ان حوالي 95% من هذه المساحة تعتبر صحراء يصعب تطويرها.

الجدول رقم (5): التصنيف العام لاستخدام الاراضي في عام 1995.

الاستخدام العام للأراضي	المساحة – كم^2	النسبة المئوية من اجمالي المساحة
اراضي عمرانية	3,888	0.23
زراعة مروية – امطار	17,900	1.07
أراضي رعوية واراضي اعشاب	70,000	4.18
أراضي غابات واحراش	5,000	0.30
أراضي قاحلة – صحراوية بالدرجة الاولي	1,577,789	94.2
الإجمالي	1,674,577	100

المصدر : السياسة المكانية الوطنية بليبيا (2006 –2030م) **[2]**.

توجد معظم الاراضي الملائمة للعيش بليبيا في المناطق الساحلية بإقليمي طرابلس وبنغازي، اما المناطق الشاسعة بالجنوب فهي ذات بيئة صحراوية قاسية مع وجود القليل من الواحات والوديان. معظم هذه الاراضي غير ملائمة لأى نوع من التطور بسبب كونها قاحلة ومتباعدة عدا المناطق النى تقع فيها الواحات والوديان.
ونظرا لمحدودية الأراضي الملائمة للعيش، فقد ادى ذلك الى وجود صراع قائم ما بين التطور العمراني والأراضي الزراعية بإقليمي طرابلس وبنغازي. الشكل رقم (3) يوضح الأقاليم التخطيطية الاربعة بالدولة الليبية.

الشكل رقم (3): الأقاليم التخطيطية الاربعة بالدولة الليبية

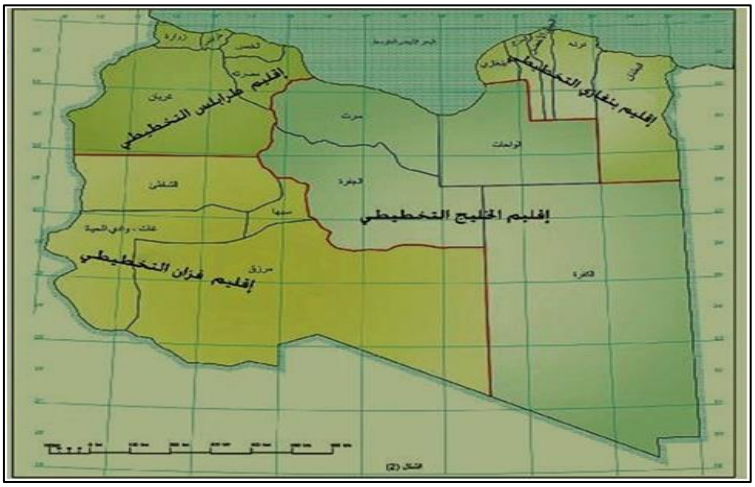

المصدر: تقرير نظام التخطيط الطبيعى في ليبيا، 1982، ادارة التطوير العمرانى بالتعاون مع مكتب الهابيتات [15]

ونظراً لمحدودية الأراضي القابلة للتطوير والمعيشة ولكون الأرض اصل قيم لا يمكن تجديده فان ادارة الاراضي بليبيا كانت ولازلت اولوية قصوى يجب الاهتمام بها من خلال بلورة رؤية جديدة شامله واهداف عملية تؤدي لاستغلالها الاستغلال الامثل بطريقة منتجة اقتصاديا ومناسبة اجتماعيا وبيئيا ومستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

1.2 ضمان التخطيط والتصميم الحضريين المستدامين.

1.1.2 التقدم المنجز

التخطيط العمراني بليبيا مر بعدة مراحل خلال فترات زمنية متعاقبة يمكن تلخيصها كما يلي :-

1. مرحلة العهد العثماني الثاني 1835 م – 1911 م.

تم خلال تلك الفترة إنشاء البلديات، تقديم بعض الخدمات، تحديد خطوط التنظيم، وأقتصر التشريع على إسناد مسؤولية البناء ومتابعة البلديات من خلال الرجوع إلى الولي أو المتصرف، حيث نظمت البلديات، ولم يتجاوز دورها تنظيم وتوجيه التطوير ومنح رخص البناء، اما خرائط المُدن في ذلك الوقت فكانت تعتبر من الأسرار العسكرية.

2. مرحلة الاستعمار الإيطالي 1911 م – 1950 م.

تم خلال تلك الفترة إعداد خرائط مساحية مبينا عليها خطوط التنظيم واستعمالات الأراضي بدءً بمدينتي طرابلس وبنغازي، والتي تم اعتمادها بمرسوم ايطالي عام 1936م، وهي تعود لخرائط سطحية قديمة ترجع لعام 1918م، كما اعدت مخططات لكل من مدن زوراة، ودرنة، والمرج، ومصراته، وغريان، وغيرها. وكذلك تم وضع لائحة لتنظيم المباني والاشتراطات الهندسية الاساسية.

3. فترة الانتداب البريطاني وعهد الاستقلال: من عام 1950 م – 1968 م.

تميزت هذه الفترة ببعض الأنشطة التخطيطية خلال الاستقلال واهمها نشأة التخطيط الحضري بشكل رسمي وبدء التوسع في اعداد مخططات المدن وفي تقسيمات الاراضي السكنية بشكل عام، كما وضعت مخططات جديدة لبعض المُدن مثل البيضاء بعد اختيارها كعاصمة اتحادية آنذاك والمرج بعد زلزال المدمر الذي تعرضت له عام 1963م. كما سنت لائحة لتنظيم المباني في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي.

4. المرحلة التخطيطية الاولى 1968 – 1988 م.

تم خلال تلك الفترة تكليف مجموعة من المكاتب الاستشارية الدولية لإعداد مخططات حضرية لعدة مناطق بالشرق والغرب وجنوب ليبيا، حيث تم إعداد مائة وسبع وسبعون مخطط حضري منها تسعة وعشرون مخطط شامل ومائة وثمان واربعون مخطط عام. بالإضافة الي اعداد دليل معايير لتنظيم المدن والقرى وقد حققت تلك الفترة نجاحات عديدة بدولة ليبيا الحديثة علي الرغم من بعض أوجه قصور ولعل اهمها :-

- بدائية مفاهيم التخطيط المكاني المعتمد على المستوى الوطني والإقليمي.
- عدم القدرة على استيعاب متطلبات النمو السكاني السريع وخصوصاً في المُدن الكبرى وعدم وضع التصورات واستراتيجيات ناجحة للتنمية الصناعية.

- مشاركة محدودة للعنصر الوطنى وعدم مشاركة السلطات المحلية في اعداد المخططات

5. المرحلة التخطيطية الثانية 1980 – 2000 م.

تم إعداد الدراسات اللازمة للفترة التخطيطية لمخططات الجيل الثاني، وتضمنت المخطط الوطني طويل المدى (الشكل رقم 2)، وأربعة مخططات إقليمية (كما هي موضحة بالشكل رقم 3)، وثلاثة عشر مخطط إقليمي فرعي، وعدد مئتين واربعة واربعون مخطط شامل وعام للمُدن والقرى والتجمعات السكنية، وتم تنفيذ عدد كبير منها، ولقد تم تحقيق نجاحات خلال تلك الفترة إلا أنه سجلت بعض الانتقادات منها:

- معدل النمو السكاني كان أقل من المتوقع.
- عدم وجود تنسيق زمني أو مكاني بين الدراسات التخطيطية والإحصائيات.
- مشاكل الأرض وسياسات الملكية العقارية وإدارتها.
- ضعف الأداء المتعلق بتنفيذ التشريعات.
- عدم التوافق بين الميزانيات والبرامج الزمنية لتنفيذ المخططات.
- جمود المخططات وعدم استجابتها للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و التكنولوجية.
- عدم العمل بالمخططات في حينها.
- عدم رفع الصبغة الزراعية عن أجزاء كبيرة منها.
- عدم الاعتداد بالمخططات عند توطين العديد من المشروعات السكنية والخدمية.
- عدم تطوير التشريعات المنظمة لأعمال التخطيط والمخططات في تلك المرحلة.
- اصطدمت هذه المرحلة بجملة من التغييرات الجذرية في المجتمع على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى والسياسى تمثلت في تغيير العديد من القوانين مثل قوانين الملكية وممارسة الانشطة الاقتصادية وتأميم مؤسسات جميع القطاع الخاص وتغيير منظومة اتخاذ القرارات في نظام الحكم الامر الذى اربك تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتحديث المخططات في هذه المرحلة.

الشكل رقم (4): من مخرجات المرحلة التخطيطية الثانية

6. مشروع الجيل الثالث للمخططات 2005 م – 2025 م.

تم إعداد السياسة المكانية (2006م – 2030م)، بالتعاون مع فريق من المستوطنات البشرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة وبالشكل رقم (5)، ملخص لهذه لسياسة، حيث تم تكليف مجموعة من المكاتب الاستشارية الوطنية، وبمساندة مكاتب دولية لتنفيذ مشروعات الجيل الثالث للمخططات، والذي يشمل ما يلي:

- إعداد مخططات الأقاليم التخطيطية.
- إعداد المخططات المحلية (الأقاليم الفرعية).
- تحديث مخططات الجيل الثاني.
- إعداد المخططات العمرانية.
- إعداد المخططات التفصيلية.
- تم الانتهاء من إعداد مسودات الأقاليم التخطيطية الأربعة، وثمانية عشر إقليم فرعي، واحزمة المُدن والتخطيط الحضري لمُدن طرابلس، بنغازي، سرت وسبها.
- تم الانتهاء من إعداد الرؤية المستقبلية لعدد ثمانية مُدن رئيسية بإقليمي بنغازي وفزان وخمس وستون مدينة وتجمع حضري أخرى موزعة عن الأقاليم الأربعة.
- تم الانتهاء من الدراسات الأولية لعدد تسعة وخمسون مدينة وتجمع سكني.
- كما يبلغ عدد التجمعات العمرانية تحت الإنجاز مائة وسته وثلاثون تجمع عمراني بالأقاليم الأربعة.
- على غير المأمول انتهجت هذه المرحلة اسلوب التخطيط من القمة الى الاسفل بدأ بالمخطط الوطني مرورا بمخططات الاقاليم ثم فروع الاقاليم والتخطيط المحلي الا انه تأخر اعتمادها لمعارضة مجالس التخطيط المحلية انذاك على الرغم من غياب الرؤية المكانية الاستراتيجية للمحليات كما تأخر اعداد المخططات التفصيلية في هذه المرحلة الى تاريخ اليوم
- توقف العمل بأنشطة مشروع جيل المخططات منذ اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير ولم يتم مباشرة الأعمال بشكل فعال وحتى تاريخه.

7. الوضع الحالي

- تم التعاقد على مشروع الجيل الثالث للمخططات منذ العام 2004 وتأخر الشروع في العمل به ولم يتم استكمال العمل حتى تاريخه.
- تعتبر دولة ليبيا الآن بمرحلة فراغ تخطيطي ومنذ سنة 2000 م، حيث أن سنة الهدف بجيل المخططات الثاني كانت 2000 م ومنذ ذلك الوقف لم يتم إنجاز أعمال الجيل الثالث، فيما عدا حاضرتي طرابلس وبنغازي حيث تم اعتماد المخطط العام للحاضرتين عام 2009 وللأن لم يتم اعداد المخططات التفصيلية.
- نتيجة لتأخير الاعمال التفصيلية لمخططات الجيل الثالث وأحداث ثورة 17 فبراير وما نتج عنها من تغيير الرؤى والسياسات العمرانية يتطلب الامر مراجعة الافتراضات وتحديث المخططات المعتمدة واعادة تقييم الاوضاع القائمة والدراسات التخطيطية والإطار القانوني للتخطيط المكاني والعمراني

الشكل رقم(5): ملخص السياسة المكانية الوطنية

2.1.2 التحديات القائمة

1. نقص في المخططات التفصيلية المعتمدة لمناطق التوسعات العمرانية الامر الذى تسبب في ارباك وتأخير تنفيذ مشروعات البنية التحتية الفنية والاجتماعية وفقا لمخططات المرحلة التخطيطية الثانية.
2. قصور في القوانين والتشريعات المتعلقة بالتخطيط والتطوير العمراني وعدم مواكبتها للطفرة العمرانية ومتطلبات العصر.
3. عدم وجود مخططات تفصيلية جديدة معتمدة للفترة الممتدة من سنة 2000 م وحتى تاريخه.
4. عدم اعتماد أي مخططات عامة للمدن الحضرية عدا حاضرتي طرابلس وبنغازي المعتمدة خلال العام 2009، إلا أن التغيير الواقع على الارض بمضي المدة وتطورات الاحداث فإنهما حتما بحاجة إلى تقييم ومراجعة جديدة والتي تعتبر نقطة انطلاق لتطوير المخططات للانحرافات الكبيرة الحاصلة لاستخدامات وتصنيف الاراضي على أرض الواقع في السنوات الاخيرة.
5. عدم تجانس وتوافق وتكامل القوانين والتشريعات المتعلقة بالتخطيط والتطوير العمراني مع نظيرتها المتعلقة بإدارة الأراضي الحضرية.

3.1.2 الرؤية المستقبلية

"استكمال المخططات وضبط الإجراءات وتنظيم المُدن والأرياف".

إن تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف:

1. الاستفادة من الأعمال المنجزة بمخططات الجيل الثالث لصياغة نموذج تخطيط جديد يمكن كل إقليم من استغلال موارده الطبيعية وبشكل مستدام ضمن سياسة مكانية وطنية استشرافية متكاملة.
2. الشروع في فترة تخطيطية جديدة برؤية مناسبة تغطي الفترة القادمة.
3. تولي مهام إعداد وتنفيذ المخططات العمرانية للمدن والقرى من قبل الادارات المحلية وتيسير مشاركة القطاع الخاص بهذه المهام.
4. تطوير قانون التخطيط العمراني بحيث يتضمن إعادة هيكلة المؤسسات المسئولة عن التخطيط العمراني بجميع مستوياته الوطني والإقليمي والمحلي وتحديد آليات العمل والإجراءات اللازمة في حالة مخالفة المخططات المعتمدة.

الشكل رقم (6): تطور أسلوب التخطيط

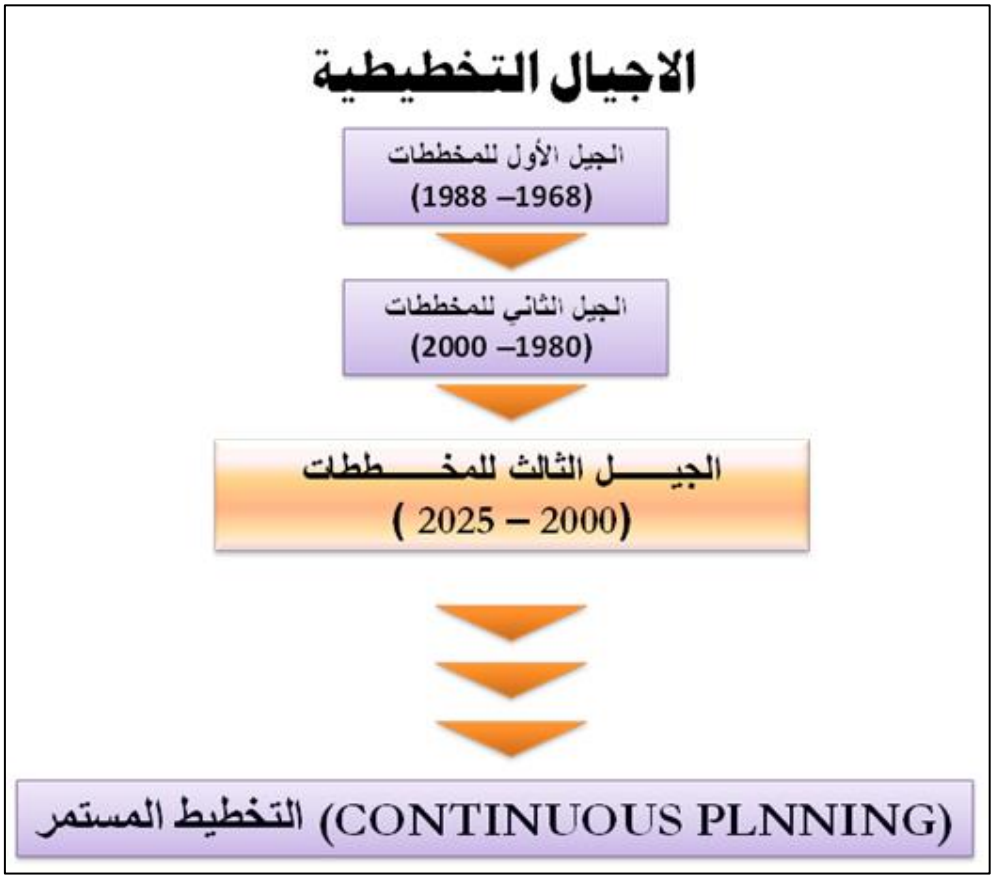

يوضح الشكل رقم (6) اعلاه كيف تسعى ليبيا الى الانتقال من مرحلة التخطيط التقليدي المتمثلة حاليا في المراحل التخطيطية الثلاثة الى تبنى اسلوب التخطيط المستمر أي الانتقال من الممارسة التخطيطية من صيغة المشاريع التخطيطية الى صيغة العملية المستمرة للتخطيط أي بمعنى انه لن يكون هناك مشروع الجيل الرابع للمخططات بل التخطيط المستمر وكان هذا التفاؤل معززا بفرصة استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال انظمة المعلومات الجغرافية التي كانت محورا رئيسيا في مشروع مخططات الجيل الثالث ولكن للأسف لم يتم الاستفادة منها في تعزيز فرصة الانتقال الى نهج التخطيط المستمر.

2.2 تحسين ادارة الاراضي الحضرية بما في ذلك معالجة الزحف الحضري العشوائي.

1.2.2 التقدم المنجز

من اهم ادوات ادارة الأراضي الحضرية أعداد الخرائط والمخططات من قبل مؤسسات الدولة المتمثلة في مصلحة المساحة ومصلحة التسجيل العقاري ومصلحة التخطيط العمراني ومصلحة الاملاك العامة بالإضافة للقوانين والتشريعات التي تنظم هذه المؤسسات وتنظم عملها والإجراءات والمعاملات الادارية وكذلك تنظم الملكيات والاجراءات الفنية الخاصة بها واسس تناقلها وتطويرها، ولكن ضعف التنسيق بين هذه المؤسسات وتداخل وتعارض التشريعات التي توثر في تحسين ومراقبة استخدام الأراضي الحضرية وتطويرها وعدم مواكبة العصر في استخدام التقنيات الحديثة مثل انظمة المعلومات الجغرافية وغيرها يؤدى ذلك الى تضارب وتعارض في المشاريع والسياسات

الخاصة بهذه المؤسسات مما ادى الى ظهور وتفاقم العشوائيات والبناء بالمخالفة للأنظمة والتشريعات داخل وخارج المناطق الحضرية، وأهم الاعمال التي تم انجازها ما يلي:

- اعداد الخرائط الحديثة المنتجة من التصوير الجوي للمناطق الحضرية الرئيسة وباستخدام التقنيات الرقمية.
- الشروع في مرحلة تخطيطية جديدة تغطى الفترة من 2006 الى 2025.
- تعديل بعض القوانين التي تعيق تطوير وتحسين الاستخدام الامثل للأراضي.
- صياغة القوانين التي تدعم الحكم المحلى ومشاركته الفاعلة في ادارة الأراضي.
- سن القوانين التي تشجع الاستثمار في الملكيات وخاصة القطاع الخاص.
- تدارك نمو العشوائيات والقيام بدارسة هذه الظاهرة في المدن الرئيسة في كل من طرابلس وبنغازي.
- اعداد مخططات الاقاليم والاقاليم الفرعية واعتماد المخططات الحضرية لحاضرتي بنغازي وطرابلس.

واستنادا الى اعتبارات السياسة المكانية 2006 – 2030 [2] وملامح السياسة الوطنية للإسكان [3] تم تلخيص العوائق التي تعترض الاستخدام الامثل للأراضي الحضرية والريفية على النحو التالي:

1. نتيجة لتأخر اعتماد مخططات الجيل الثالث وعدم اعتماد مخططات تفصيلية جديدة في المرحلة التخطيطية الثانية لاستيعاب النمو السكاني المتزايد، بالإضافة لمحدودية الأراضي بمخططات الجيلين الاول والثاني والمضاربة في اسعار الأراضي والمتاجرة بها تضاعفت ظاهرة البناء المتناثر والعشوائي في شكل مساكن وانشاءات حضرية معزولة تقام في مناطق تخوم المراكز الحضرية.
2. انخفاض الكثافات الإسكانية بالمخططات المعتمدة وخاصة بالمدن الرئيسية مما ادي الى اكتساح المناطق الحضرية لما جاورها من اراضي زراعية وموارد طبيعية واستهلاك جائر للأراضي الصالحة للتطوير والتنمية.
3. استهلاك مفرط وغير مبرر لمساحات شاسعة من الأراضي واحداث تغيرات سلبية في منطقة الحد الفاصل بين الحضر والريف تتمثل في تعدي جائر على التربة الصالحة للزراعة والغطاء النباتي الطبيعي والأراضي الرطبة والمناطق الاثرية والمحميات الطبيعية.

2.2.2 التحديات الناشئة

1. للوضع الأمني غير المستقر والهش تداعيات سلبية على تقدم الاعمال لاستكمال مخططات الجيل الثالث وتنظيم وادارة الأراضي وعلي فاعلية الجهات الرقابية المختصة برصد المخالفات والتعديات على الأراضي والمخططات واتخاذ الإجراءات لتصحيحها.
2. انتشار واسع لظاهرة البناء العشوائي وتقسيمات الأراضي بالمخالفة للمخططات المعتمدة والاعتداء على الأراضي الزراعية والمسطحات الخضراء والحدائق والميادين والأرصفة والفضاءات الحضرية العامة والمدن القديمة والمباني التاريخية والأثرية

3. العمل على تنظيم وتطوير أعمال التخطيط العمراني وخاصة فيما يتعلق بتحديد الصلاحيات ونطاق الأعمال للمستويات الوطنية والاقليمية والمحلية وتطوير اليات لرصد وتصحيح أي انحرافات او تعديات على المخططات المعتمدة ودعم الإدارات المحلية وتشجيع المشاركة الشعبية بأعمال التخطيط العمراني.

3.2.2 الرؤية المستقبلية

وضع سياسة متكاملة لإدارة الأراضي بشكل اقتصادي وعادل ومستدام وكبح ظاهرة العشوائيات والبناء المخالف. تحقيق هذه الرؤية يتم من خلال مجموعة من الأهداف اهمها ما يلي:

1. تبني سياسة واطار تنظيمي لإدارة الأراضي وتقسيماتها وملكيتها وتسهيل عملية تسجيلها واستخداماتها بشكل عادل واقتصادي ومستدام.
2. تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بإدارة الأراضي والتخطيط العمراني من خلال تطوير العنصر البشري واستخدام برامج وتقنيات متطورة وتعزيز نظام الحوكمة بإدارة جميع الأنشطة ذات العلاقة.
3. كبح ظاهرة البناء العشوائي والتعديات على المخططات من خلال اجراءات عاجلة لتوفير اراضي مخططة ومزودة بالمرافق وتفعيل دور الجهات الرقابية لمتابعة الانحرافات واتخاذ الإجراءات الرادعة حيالها، ومن اهم الاجراءات الواجب اتخاذها ما يلي:

- توفير الاراضي الصالحة للبناء والمهيئة عمرانيا معتمدة ومزودة بالمرافق:
  - التوسع في مشروعات الأسكان وتقسيمات الاراضي من خلال توسيع المخطط العام .
  - برمجة المعروض من المساكن وقطع الاراضي الصالحة للسكن مع الرصيد الإسكاني القائم سنويا، وما يتناسب مع النمو الطبيعي لسكان المدينة وإشباع الطلب المتزايد .
  - التأكيد علي الاستغلال الأمثل للأراضي داخل المدينة وفي التوسعات المحيطة بها .
  - تنظيم تقسيم الاراضي لأغراض السكن والمقدمة من القطاع الخاص ممن تتوفر لديهم الحيازات العقارية المناسبة، وذلك تحت أشراف مصلحة التخطيط العمراني.
- تفعيل دور الرقابة المستمرة وتطبيق التشريعات الصادرة بتنظيم البناء:
  - وضع الجزاءات للحد من عمليات تجزئة وتقسيم الأراضي الزراعية .
  - دراسة أمكانية ضم العديد من المناطق ذات الكثافة العمرانية العالية لمخطط المدينة وتقديم كافة الخدمات الأساسية لها والارتقاء بمستواها.
  - إزالة المساكن العشوائية التي تعترض فتح مسارات الطرقات وتقديم الخدمات والتي لا تتوفر بها الحدود الدنيا من المعايير الصحية اللازمة.

4. تفعيل العمل بالخطة الوطنية المعتمدة بشأن الحد من ظاهرة البناء العشوائي على أن يتم اعطاء دور للإدارات المحلية.

3.2 تعزيز انتاج الغذاء في المناطق الحضرية وما حولها.

1.3.2 التقدم المنجز

1. توقعت دراسات مخططات الجيل الثاني ان الزيادة في الإنتاج الزراعي ستساعد السكان بالأرياف على البقاء والاستقرار في قراهم واراضيهم، وستظهر عندئذ قرى مركزية وبلدات واسواق بالأقاليم، ستعمل هذه القرى والبلدات على خدمة التجمعات السكانية المجاورة والمحيطة بها وكذلك مناطق الاستقطاب.
2. من مقترحات مخططات الجيل الثاني ان البيئية الطبيعية يجب ان تكون في توازن وانسجام مع التجمعات البشرية، ويجب ان يخضع استعمال الأراضي للرقابة، وان يهيئ التخطيط الأوضاع المناسبة من اجل خلق بيئة الاكتفاء الذاتي كما ان انتاج الأغذية وتصنيعها وتسويقها يساهم بفاعلية في توفير فرص عمل لعديد من الاسر بالمناطق الريفية.
3. اللوائح والنظم لا تسمح باستغلال الأراضي الزراعية للأغراض الحضرية والعمرانية ألا بعد الحصول استثناء طبقا للتشريعات النافذة.
4. تم تحقيق بعض النجاحات خلال فترة تنفيذ مخططات الجيلين الأول والثاني، وذلك بالمحافظة على الأراضي الزراعية والغابات بالمدن وتخومها وانتاج جزء من الاحتياجات الغذائية وكان هناك تحديات لإمكانية زيادة الانتاج الغذائي اهمها محدودية الموارد المائية من جهة وعدم ترشيد استهلاك المياه للأعراض الزراعية من جهة اخرى.
5. تضاعف التجاوزات على الأراضي الزراعية والغابات وخاصة بانتهاء فترة مخططات الجيل الثاني (فترة الفراغ التخطيطي) وانتشار هذه التجاوزات بشكل كبير بعد احداث ثورة 17 من فبراير لسنة 2011 وذلك بسب ضعف وهشاشة الوضع الأمني مما اضعف المؤسسات الرقابية على اداء اعمالها بالإضافة لتأخر انجاز اعمال مخططات الجيل الثالث.

2.3.2 التحديات الناشئة

من اهم التحديات التي تواجه تعزيز انتاج الغذاء بالمناطق الحضرية بليبيا ما يلي:

1. زيادة رقعة التصحر خلال العقدين الاخرين بسبب سوء ادارة الأراضي الزراعية.
2. تناقص توفر مصادر المياه الجوفية المحلية المستخدمة في الري وتدني جودتها.
3. تحول الأراضي الزراعية الي الاستعمالات الغير الزراعية، نظرا لوجود فرق كبير بالمردود المادي لاستغلال الأراضي للأغراض العمرانية بدل الزراعية.
4. ضعف ادوات التوجيه التقني وبناء القدرات من اجل تحسين فاعلية واستدامة انظمة الإنتاج الزراعي وانظمة ما بعد الإنتاج الزراعي بالمدن والمناطق المحيطة بها.

3.3.2 الرؤية المستقبلية

تعزيز الأمن الغذائي للمناطق الحضرية وتحسين الإدارة البيئية وتعزيز الروابط بين الريف والمناطق الحضرية وللوصول لهذه الرؤية يجب تحقيق الاهداف التالية:

1. السياسة الزراعية بحاجة الى تطوير بحيث تكون قادرة على تعزيز الأمن الغذائي حاليا ومستقبلا من خلال تحقيق ما يلي:

- الإدراك بان استمرارية ونمو العديد من التجمعات الريفية سيتوقف على الوضع المستقبلي للتنمية الزراعية، وكذلك على استمرارية الصناعات ألزراعية، وان التنفيذ الناجح والمستدام للسياسة الزراعية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون الوثيق بين جميع اللاعبين الرئيسين للمستوين الوطني والمحلي ممن لهم صلة بالزراعة والمياه واستغلال الأراضي وتطوير وتنمية التجمعات السكانية.
- تبني الطرق الحديثة للري للتقليل من استهلاك المياه والمحافظة على جودة التربة وزيادة غلة المحاصيل.
- توفير الدعم فيما يتعلق بالإرشاد التقني والتدريب حول ممارسات الانتاج الجيدة وتوعية المزارعين والمستهلكين.
- غرس الاشجار المثمرة والمحافظة عليها لكى يتم حماية التربة من الانجراف والتصحر.
- تحسين البنية التحتية للنقل والروابط بين الريف والمناطق الحضرية.

2. المحافظة – بالقانون ان امكن – وبشكل دائم على الاراضي الزراعية البعلية الجيدة من الاستعمالات غير الزراعية وبالتحديد بالمناطق الساحلية الخصبة مثل الجبل الأخضر سهل بنغازي، سهل أجفاره والجبل الغربي.

4.2 التصدي لتحديات النقل في المناطق الحضرية

1.4.2 التقدم المنجز

1. يتكون قطاع النقل والمواصلات بليبيا من الطرق وخدمات النقل البرى، المطارات وخدمات النقل الجوي، الموانئ وخدمات النقل البحري وخدمات نقل السكك الحديدية، تم خلال الفترة الممتدة من الستينات الى منتصف الثمانينيات تطوير النقل بجميع انواعه (ماعدا السكك الحديدية) لتحسين التواصل والتكامل بين جميع المدن والارياف والقرى بليبيا لتوفير البيئة المناسبة لتطوير الخدمات والاقتصاد الوطني.
2. تم اجراء دراسة وطنية شاملة حول النقل بليبيا من قبل مكتب استشاري اجنبي متخصص في بداية الثمانينيات، إلا ان العديد من المشروعات المقترحة لم تنجز لأسباب ترجع بالدرجة الاولي نتيجة للانخفاض الشديد بمخصصات التنمية الوطنية تبعا لانهيار اسعار النفط خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ولاعتماد الدولة بالكامل على استثمارات القطاع العام .
3. منذ منتصف الثمانينيات، لم تحدث أي زيادة في مستوى الانفاق الحكومي على قطاع المواصلات والنقل مما ادى لعدم تطوير خدمات النقل بجميع انواعها كما ادى عدم تخصيص ميزانيات كافية لإجراء اعمال صيانة لمرافق النقل المختلفة الى تدهور حالتها وتدني مستوي تقديم الخدمات بشكل عام.
4. لقد تم خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي استحداث وتطوير موانئ جديدة للقيام بمناولة المواد الخام وتصدير منتجات صناعية الحديد والصلب والبتر وكيماويات وكذلك انشاء العديد من ارصفة الركاب، ان حجم الشحن العام عن طريق البحر (من واردات وصادرات) قد وصل الى رقم قياسي في سنة 1981م، ومنذ ذلك التاريخ اخذ في التراجع بسبب انخفاض مخصصات القطاع.

5. بصفة عامة يمكن القول بان جميع المطارات المحلية والدولية بليبيا تعتبر غير ملائمة لتقديم خدمات جيدة كما انها تأثرت سلبا بسبب الاشتباكات العسكرية التي حدثت بمعظم انحاء ليبيا بعد احداث ثورة 17 من فبراير لسنة 2011، مما يستدعى ضرورة تبني خطة شاملة لصيانة وتطوير المطارات القائمة منها من جهة واستكمال المطارات التي توقف العمل بها من جهة اخرى وتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص للمشاركة بإنشاء وادارة اعمال قطاع المواصلات والنقل.

2.4.2 التحديات الناشئة

1. عدم كفاية استثمارات القطاع العام لصيانة وتطوير البنية التحتية القائمة والتوسعات المطلوبة بمرافق المواصلات والنقل.
2. اعتماد القطاع بشكل كامل على استثمارات القطاع العام وعدم تهيئة البيئة المناسبة لإشراك وجذب استثمارات القطاع الخاص سواء بنظام الاستثمارات المباشرة للقطاع الخاص او بنظام الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص او كلاهما.
3. ضعف الاستثمار بالعنصر البشري وعدم تبني برامج تدريب وتطوير مناسبة لأنشطة قطاع المواصلات والنقل.
4. عدم تبني السياسات المناسبة لتشجيع استخدام انظمة السكك الحديدية وتنفيذ شبكات المترو السطحي ومترو الانفاق بالمدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي.

3.4.2 الرؤية المستقبلية

"تبني رؤية لتطوير وتكامل قطاع المواصلات والنقل لتقديم افضل الخدمات وتنشيط الاقتصاد الوطني".
ان تحقيق هذه الرؤية يتم عبر مجموعة من الأهداف وهي:

- استكمال انشاء محاور شبكة الطرق السريعة والرئيسية لربط المناطق الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ببعضها البعض وربط ليبيا مع الدول المجاورة لتحقيق التكامل الإقليمي.
- استكمال وتطوير وانشاء عدد من المطارات المحلية والدولية ومنظومات سلامة الطيران المكملة.
- استكمال وتجهيز الموانئ البحرية بما يمكن من تحسين وزيادة الطاقة الاستيعابية لها.
- تنفيذ شبكة السكك الحديدية لتحقيق التكامل بين انماط النقل وكذلك الربط مع دول الجوار وتنمية تجارة العبور.
- تطوير قوانين خاصة بالنقل العام داخل المدن او فيما بينها ما يؤدي الى تشجيع الاستثمار في مجال النقل العام وتحقيق التوازن بين النمو العمراني واحتياجات النقل والمواصلات.
- تنظيم حركة مرور المركبات الإلية داخل المراكز الحضرية وتبني السياسات التي تقلل من الازدحام والمشاكل الناجمة عن حركة المرور.
- العمل على سن قانون للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص للمساهمة بتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة بشكل عام والأنشطة المتعلقة بالنقل والمواصلات بشكل خاص.

5.2 تعزيز القدرات التقنية لتخطيط المدن وادارتها.

1.5.2 التقدم المنجز

1. رغم انشاء العديد من الجامعات بعضها منذ اكثر من خمسين سنة تخرج منها العديد من الكوادر المتخصصة بمجال الأعمار والتخطيط العمراني وفي مجال العمارة والإسكان إلا أنه لم يتم اضافة قسم تخطيط المدن بكلية الهندسة بجامعة بنغازي لمنح شهادة البكالوريوس بتخطيط المدن إلا منذ سنة 1980، كما تم فيما بعد انشاء مؤسسات تمنح درجة الماجستير بمجال التخطيط الاقليمي والحضري بالإضافة الى العمارة والاسكان والتخصصات الأخرى ذات العلاقة.
2. تم انشاء العديد من المكاتب الاستشارية الفنية المتخصصة بالمجلات الهندسية بصفة عامة واعداد المخططات العمرانية بجميع مستوياتها بصفة خاصة تستعين هذه المكاتب بالكفاءات الوطنية بالجامعات وكذلك بالمكاتب الاجنبية ذات الخبرة بمجالات الهندسية المتخصصة لغرض تحسين الاداء ونقل المعرفة للعنصر البشري الوطني.
3. لمصلحة التخطيط العمراني اتفاقية مع الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لغرض تقديم الدعم الفني والمساعدة بالبناء المؤسسي وتطوير وتدريب العنصر البشري.

2.5.2 التحديات الناشئة

1. ضعف القدرات التنسيقية لمؤسسة التخطيط العمراني وفروعها ومكاتبها في التواصل والتحاور مع الادارات والقطاعات.
2. عدم مشاركة ذوى المصلحة والشركاء من القطاعين الخاص والعام والسلطات المحلية وغياب المشاركة الشعبية في اعداد المخططات وتيسير مراجعتها.
3. مركزية اتخاذ القرار وعدم تحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالتخطيط العمراني وادارة الأراضي الحضرية
4. ضعف مشاركة الاجهزة والقطاعات العامة في العملية التخطيطية من حيث توفير البيانات او المراجعة الجادة للمخططات المقترحة.
5. غياب الاستراتيجيات القطاعية والمحلية وقصور الرؤية المستقبلية التي توفر قاعدة عريضة لمناقشة برامج وسياسات السلطات العليا.
6. الفقر التكنولوجي وبدائية الادارة في المؤسسات الحكومية تناول وتداول المعلومات والبيانات التخطيطية والمكانية وعدم تحديث البيانات والخرائط المساحية.
7. التأخر في نقل التقنية اللازمة والتدريب حسب الاحتياجات الملحة وذات العلاقة بالواقع المعاش.
8. ضعف المشاركات في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش الدولية والمحلية والاطلاع على تجارب الاخرين.
9. عزوف الخريجين من العمارة عن العمل في مؤسسات التخطيط العمراني الحكومية وايقاف تخريج دفعات جديدة من المتخصصين في مجال تخطيط المدن منذ عقدين.

6.2 ملخص محور الأراضي والتخطيط الحضري

المحور الرئيسي	الأراضي والتخطيط الحضري	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
المسائل	ضمان التخطيط والتصميم الحضريين المستدامين.		✓		✓		✓	
	تحسين ادارة الاراضي الحضرية بما في ذلك معالجة الزحف الحضري العشوائي.	✓			✓		✓	
	تعزيز انتاج الغذاء في المناطق الحضرية	✓			✓		✓	
	التصدي لتحديات التنقل في المناطق الحضرية.	✓			✓		✓	
	تعزيز القدرات التقنية لتخطيط المدن وادارتها.		✓		✓		✓	

ثالثًا: البيئة والتحضر: مسائل وتحديات لجدول اعمال حضري جديد.

لم ينل موضوع التبعات البيئية للممارسات والسلوكيات السائدة الاهتمام المطلوب، حيث كان التركيز على اقامة المشروعات الإنتاجية وتقديم الخدمات وخاصة بدون الاهتمام بما يترتب عن هذه العمليات الإنتاجية من بقايا وآثار: مثل النفايات السائلة والصلبة وتلوث الماء والهواء، الامر الذي اوجد مشاكل بيئية تتطلب حلول وهذه مسألة لها الاولوية للإقلال من اثارها المدمرة.

1.3 التصدي لتغير المناخ.

تم عقد اتفاقية حول المتغيرات المناخية في ري دى جانيرو عام 1992 ميلادي، وقد تم التوصل الى اتفاق للتخفيف والتقليل من وطأة ظاهرة البيوت الزجاجية والغازات الناتجة عنها والمواد التي يتشكل منها الأوزون والتي تساهم في تسخين الغلاف الجوي المحيط بالكرة الأرضية مما يؤدي الى احداث اثار سلبية على المحيط الحيوي وانظمته الايكولوجية مثل التصحر وطغيان البحار على المناطق الساحلية وخاصة المنخفضة منها.

1.1.3 التقدم المنجز

تسعى ليبيا من خلال السياسة المكانية المعتمدة (2006–2030) الى تبني سياسة لمكافحة التقلبات المناخية العكسية والتي تهدف الى تطوير استراتيجيات فاعلة بالقطاعات التالية: النقل والمواصلات، الاسكان، التجارة والمنشآت الصناعية، التصنيع والعمليات الصناعية، الزراعة، المتغيرات في استغلال الأراضي والغابات، ادارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي والأنظمة الايكولوجية بشكل عام وتتضمن الاستراتيجيات لمجابهة الموقف بالسياسات المتعددة التالية:

1. **سياسة التقليل من العوادم الناتجة عن وسائل النقل والمواصلات. سيتم ذلك من خلال:**

- تحسين كفاءة الوقود المستخدم بتسيير المركبات الآلية وبالتالي التقليل من كمية العوادم التي تنفثها تلك المركبات في الجو.
- إيجاد بدائل أخرى للتنقل داخل المدن، مثل توفير وسائل النقل الجماعي لنقل الركاب وتشجيع مستخدمي الطرق على استخدامها.
- استكمال مشروع إنشاء شبكة السكك الحديدية الوطنية واستخدامها لنقل البضائع لمسافات طويلة بدلا عن نقلها على الطرقات الاسفلتية.
- وضع سياسات وحلول لتنظيم حركات المركبات داخل وخارج المدن.

2. **سياسة تقليل العوادم الناتجة عن استهلاك الطاقة. ويتم ذلك من خلال:**

- تقليص الاعتماد على مصادر الطاقة المنتجة من النفط واستخدام الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الناتجة عن الرياح.
- استخدام محركات توليد تكون اكثر كفاءة.
- ترشيد استهلاك الطاقة ووضع المعايير المناسبة للانبعاثات.

3. **سياسة التقليل من استهلاك الطاقة بالمدن والعوادم التي تنبعث في الجو نتيجة لذلك.**

ستشرع الجهات المحلية المعنية بتنمية التجمعات السكانية بإتباع الخطوات الملائمة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين اداء الطاقة المستخدمة في تكيف الهواء والتدفئة في المباني الحديثة.
- تحسين كفاءة الطاقة المستهلكة في المباني القائمة.
- ترشيد استخدام الطاقة من خلال تركيب عدادات للكهرباء بكافة المباني.
- استخدام انظمة واجهزة ميكانيكية تتميز باستهلاكها للطاقة بكفاءة عالية.
- التخلص من العوادم التي تسبب الضرر لطبقة الأوزون، وذلك بالرقابة على الثلاجات والمجمدات المنتجة محليا والمستوردة.
- ترشيد وتغيير سلوكيات المستهلك نحو المحافظة على الطاقة.

4. **سياسة الحد من العوادم الناتجة عن الطاقة المستخدمة في الصناعة.**

سيتم البحث في زيادة كفاءة الطاقة المستخدمة في الصناعات والعمليات الصناعية من خلال:

- استخدام معدات ذات كفاءة عالية للطاقة.
- منح حوافز مالية لكفاءة استخدام الطاقة.

5. **سياسة التقليل من العوادم والغازات الناتجة عن استخدام الطاقة في الزراعة، وسيتم ذلك من خلال:**

- ترشيد وإتباع ممارسات اكثر كفاءة في مجال تربية الحيوانات وذلك للتقليل من عوادم غاز الميثان .
- اتباع طرق اكثر فاعلية عند استخدام الأسمدة النيتروجينية للتقليل من العوادم الضارة لغاز النيتروجين وآثارها العكسية على البيئة.

6. **سياسة توسيع الرقعة المغطاة بأشجار الغابات لامتصاص الغازات الضارة الناتجة عن البيوت الزجاجية .**

- الاستمرار في بذل الجهود لحماية الغابات وزيادة المساحات المزروعة بالغابات للاستفادة منها كمصيف طبيعي وفي تنقية الهواء من غاز ثاني اكسيد الكربون وخلق أحزمة خضراء حول المدن.

7. **سياسة الحد من مخلفات العوادم من خلال اتخاذ التدابير التالية:**

- تحسين عملية اعادة الاستفادة من المخلفات وإعادة تدويرها، والحد من غاز الميثان وثاني اكسيد الكربون الناتجة عنها وذلك من خلال وضع اللوائح والارشادات.
- تحسين عمليات معالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات لتقليل غاز الميثان وثاني اكسيد الكربون.
- استعادة غاز الميثان الناتج من تحلل المواد العضوية بمواقع الردم الصحي للمخلفات الصلبة واستخدامه في انتاج الطاقة.

8. **سياسة توسيع رقعة الغطاء النباتي وتخضير البيئة واستعمالات الاراضي.**

- حماية وصيانة كافة الخزانات الجوفية والمصافي الطبيعية التي تعمل على تنقية الجو من الغازات الضارة الناتجة عن ظاهرة البيوت الزجاجية من خلال الحماية والإدارة المستدامة لاستخدام الاراضي، وتشمل

تلك المصافي بالإضافة الى الغابات، الأنظمة الايكولوجية البرية، والانظمة الايكولوجية الساحلية، والسبخات، والأنظمة الأيكلوجية الجبلية للجبل الاخضر والجبل الغربي.

9. سياسة تكييف التنمية المكانية لتتلاءم والمتغيرات المناخية المتوقع حدوثها.

يعزى السبب الرئيسي لظاهرة التغيرات المناخية إلي النشاط البشري وسوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وحيث أن المتغيرات المناخية هي أحد أهم التهديدات للتنمية المستدامة لذا يجب التركيز عليها خلال الفترة القادمة لمنع نشوء كوارث وبالتالي فأن خلق تنمية مكانية مستدامة ومتوازنة سوف تحقق التالي :

- الحفاظ على البيئة ومعالمها المتنوعة والمتداخلة وتعزز التوازن بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين البيئة المعيشية للمواطن.
- تشجيع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتي تضمن عدم التجاوز على طبيعة وتخصصات الاراضي وخاصة الزراعية.
- الاستفادة من الاساليب والادوات وتقنيات الصديقة للبيئة التي تمكن من التكيف مع التغيرات المناخية.
- الاستفادة من الاشعاع الشمسي بتوجيه المباني واختيار المواقع للحصول على اكبر قدر منه للتدفئة والاضاءة الطبيعية وتوليد الطاقة الكهربائية للتدفئة والتبريد والانارة الكهربية وذلك حسب التغير المناخي المتوقع من حيث ارتفاع وانخفاض درجات الحرارة.
- اعادة التوجيه المكاني للتنمية المقترحة بعيدا عن مناطق الفيضانات المتوقعة واخطارها وتداعياتها المحتملة
- حماية الشواطئ المعرضة لطغيان البحر عليها وتوطين التنمية بعيد عنها وايضا حجز الفضاءات المحيطة بالأراضي الرطبة والمنخفضة المتوقع تحولها الى بحيرات للاستعمالات والاستثمارات المستقبلية التنموية المناسبة
- تكييف المعايير لكى تتناسب مع التغيرات المتوقعة.

2.1.3 التحديات الناشئة.

بالرغم من تحقيق تقدم ناتج عن تحديد المشاكل المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ وتبني سياسات واقعية بالسياسة المكانية المعتمدة يمكنها في حالة تنفيذها بفاعلية وكفاءة ان تحد بشكل جوهري من التغيرات المناخية السلبية ولكن تأخر استكمال مخططات الجيل الثالث اثر سالبا على تنفيذ هذه السياسات كما ان الاوضاع بعد ثورة فبراير كان لها تبعات سلبية على التصدي للتغيرات المناخية.

3.1.3 الرؤية المستقبلية.

ضرورة العمل على استئناف تقدم الاعمال بمخططات الجيل الثالث والمباشرة بتنفيذ السياسات المتعلقة بالحد من التبعات السلبية للمناخ والعمل على تبني سياسة مكانية مستدامة ومتوازنة.

2.3 خفض مخاطر الكوارث.

يتم خفض وتقليص مخاطر الكوارث من خلال تدعيم قدرة المجتمع على مواجهة الصدمات والتكيف معها والتعافي منها وبناء القدرات لمواجهتها وذلك من خلال تحديدها والحد منها واتخاذ إجراءات كافية لمواجهتها وضمان الحماية المالية للأسر من العبء الاقتصادي للكارثة والتخطيط المتكامل والمرن للتعافي وإعادة الاعمار.

1.2.3 التقدم المنجز.

قبل العام 2011 لم يكن هناك أية برامج لمواجهة الكوارث سوءاً كانت طبيعية أو من صنع الأنسان، أما بعد أحداث ثورة فبراير 2011 والحرب ضد التنظيمات المتطرفة في العام 2014، ظهرت بعض الجهود في بعض المدن من قبل مؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في تخفيف أثار هذه الحرب، الا أن هذه الجهود لم تكن كافية لاستيعاب الحدث ومواجهته والذي لازالت تبعاته مستمرة .

2.2.3 التحديات الناشئة

- بالرغم من كل الجهود المبذولة الا انها تظل غير كافية لمواجهة الكارثة والتصدي لمخاطرها لغياب الادارة المختصة للقيام بها وكذلك غياب التنسيق بين الجهات القائمة ومؤسسات المجتمع المدني.
- الجهل بمكامن المخاطر وعدم توافر البيانات والاحصاءات والمعلومات عن الدورات المناخية والفيضانات القديمة وتكرارها وكذلك الاحداث الجيولوجية والانهيارات الارضية وثورات البراكين الخامدة.
- الزحف العمراني على المنحدرات الجبلية وضفاف الاودية و ما يترتب عليه من ازالة الاشجار البرية الامر الذى يهدد بالانزلاقات الارضية والانجرافات الخطرة في بعض المناطق.
- عدم وجود خطط لمواجهة الكوارث واليات الانذار والاستعداد لمواجهتها وكيفية ادارة الجموع للابتعاد عن الخطر والتجمع في اماكن امنة وسلوك مسارات امنة لأخلاء الاماكن المعرضة للخطر والاجلاء لمناطق اخرى وضعف البنية التحتية من شبكات الطرق ووسائل النقل العامة والدفاع المدني وعدم قدرتها على الاخلاء والاجلاء الجماعي الفجائي المنظم.

3.2.3 الرؤية المستقبلية

لابد من وضع سياسات مرنة وشاملة تحقق الاستدامة وتعمل على مواجهة الأزمات والكوارث والاستعداد لها قبل حدوثها وأثناء حدوثها، وإعادة أعمار ما تضرر بعد وقوعها سواء على المستوى القصير الأمد أو الطويل الأمد وذلك من خلال العمل على إيجاد كيان متخصص لإدارة ومواجهة الكوارث والأزمات وتهيئة الفضاءات في المدن وشبكات الطرق ووسائل النقل لتستوعب مهام حالات الطوارئ والنزوح الجماعي وتنفيذ عمليات الاخلاء والاجلاء.

3.3 خفض مستوي الازدحام المروري.

مع بداية تسعينيات القرن الماضي ازداد معدل ملكية السيارة لدى الافراد والاسر في ليبيا بشكل مطرد وسريع جداً كما هو موضح بالشكل رقم (7) الامر الذي أدى الي ازدياد عدد مستخدمي الطريق بشكل يفوق القدرة الاستيعابية لها وخاصة في المدن الرئيسية مثل بنغازي وطرابلس مما أدى إلي تفاقم مشكلة الازدحام المروري داخل وخارج مراكز هذه المدن، كما أن عدم توفر بدائل للنقل داخل وخارج المدن واعتماد السيارة الخاصة كوسيلة النقل الوحيدة في غالبية المدن الليبية جعل حل مشكلة الازدحام المروري امراً ليس بالسهل.

الشكل رقم (7) تقدير ازدياد أعداد السيارات خلال الفترة 1995 – 2025 بما يعادل 7.8%

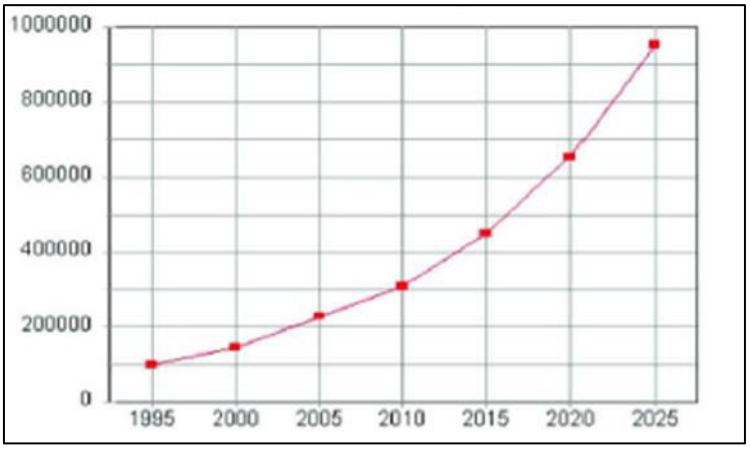

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني – ليبيا، السياسية الوطنية المكانية 2006 – 2030

1.3.3 التقدم المنجز.

كان المواطنون بليبيا خلال فترة الخمسينات وحتى منتصف الثمانينات يعتمدون بشكل أساسي في تنقلاتهم داخل المدن او خارجها على خدمات النقل البرى العام للركاب. وكانت تستخدم حافلات تدار من قبل القطاع العام واخرى تدار من خلال القطاع الخاص بالإضافة الى سيارات الركوبة العامة والتي كانت تدار من قبل القطاع الخاص، وكان مستوى الخدمات المقدمة مرضي للغاية.

ويمكن وصف وضع النقل العام للركاب بعد تلك الفترة سواء بين المدن او داخلها بأنه عشوائي وغير مبرمج ولا يخضع لأى معايير قياسية كما ان وسائل النقل المستخدمة فيه غير مهيأة لنقل في ظروف امنه ولا تحقق السلامة وذات تأثير سلبي على البيئة، وهذا التدهور ناتج عن اهمال القطاع العام لإعمال الصيانة والتطوير للبنية التحتية للنقل العام للركاب وكذلك لعدم تهيئة الظروف المناسبة لاستثمار القطاع الخاص.

2.3.3 التحديات الناشئة

الازدحام المرورى داخل المدن الليبية وخاصة النطاق المحصور ضمن حدود المخططات المعتمدة وحول مراكز المدن ووسطها. وذلك نظرا للأسباب التالية:

- زيادة عدد المترددين يوميا علي مراكز المدن نتيجة لتمركز الخدمات بوسط المدينة وكذلك لنمو المدينة في اتجاهات عشوائية وغير مخطط لها اصلا ادى الى اثقال كاهل شبكة الطرق الرئيسية المنفذة بحجوم حركة غير متوقعة .
- عدم استكمال تنفيذ شبكة الطرق الرئيسية الدائرية والإشعاعية وخاصة الخارجية منها والتي من شأنها تخفيف المرور العابر وعدم تنفيذ التقاطعات متعددة المستويات والجسور لتخفيف الازدحام المتوقع وخاصة في تقاطعات الطرق الرئيسية والدائرية والإشعاعية.

- عدم تنفيذ واستكمال الطرق المحلية في نطاق وسط المدينة والمناطق السكنية التي من شانها تصريف الحركة المحلية داخل قطاعات وسط المدينة والمناطق السكنية وذلك للحيلولة دون استخدام الطرق ذات الرتب العالية وإثقالها بالحركة المحلية.
- عدم صيانة بعض الطرق القائمة الامر الذى ادى الى قصورها عن اداء وظيفتها في نقل وتصريف الحركة داخل المدينة الامر الذى اثقل الطرق الموازية لها بحركة وبحجم غير متوقع .
- توطين بعض الخدمات التجارية والاستثمارات الجاذبة للحركة على الطرق السريعة مباشرة دون الاخذ في الاعتبار الحرم الكافي لهذه الطرق وبدون الاخذ في الحساب الفضاء اللازم لطرق التخديم الموازية لها وعدم توافر الفضاءات اللازمة لوقوف السيارات في نفس الوقت.
- النقص الواضح في المناطق المخصصة لوقوف السيارات وخاصة داخل مراكز المدن وعدم توفير مواقف سيارات على اطراف المراكز وضعف ادارة المرور والحركة داخل المدن .
- الاعتماد الكبير على استعمال السيارات الخاصة وغياب وسائل النقل الجماعي ووسائط النقل العام داخل المدن وعدم فعالية وعدم أمان وسائل النقل لشركات الحافلات الصغيرة.
- عدم تبني سياسات تنظم الحركة المرورية داخل مراكز المدن وضمن المخطط العام لها والتي تساعد على خفض عدد الرحلات اليومية للفرد والأسرة من وإلي المركز .
- عدم وجود بدائل لوسائل النقل والتي من شأنها خفض معدل استخدام السيارات الخاصة داخل مراكز المدن

3.3.3 الرؤية المستقبلية.

إنشاء هيكل تنظيمي يعمل على تحقيق التكامل الاستراتيجي للنقل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، واضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في التخطيط ووضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في إنشاء وتمويل وتطوير البرامج والخطط المرورية لتحقيق بيئة ملائمة للمواطن.

4.3 تلوث الهواء.

لا يعد التلوث الهواء بليبيا من القضايا العاجلة نظرا لاتساع رقعة البلاد بالإضافة الى محدودية التنمية الصناعية، وبالرغم من ذلك توجد صناعات تسبب تلوث في الكثير من المواقع الصناعية وما حولها، بحيث تؤثر سلبا على المناطق الحضرية المجاورة بالإضافة الى المساحات الزراعية والمناطق الترفيهية والاثار التاريخية والمواقع المحتملة للتنمية السياحية، هذا بالإضافة الى تزايد وسائل المواصلات المسببة للتلوث وخاصة بالمدن الكبرى.

1.4.3 التقدم المنجز.

تم تحديد الانشطة التي تتسبب بتلوث الهواء كما تم تبني سياسات للحد من هذا التلوث يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. **التقليل من الصناعات المسببة لتلوث الهواء.**

تقييم المستويات الحالية للتلوث الناتج عن الصناعات واتخاذ التدابير العلاجية للحد منه، كما يتطلب الأمر اجراء الدراسات الضرورية لتقييم حجم التلوث الجوي الذى قد تسببه الصناعات الجديدة اضافة الى اشكال

التلوث الأخرى قبل اعطاء الأذن بتنفيذ المنشآت الصناعية، وذلك للتقليل من معدلات التلوث ولتحديد المواقع الملائمة لإقامة مثل تلك المصانع عليها.

2. **تحديد ونقل مواقع الصناعات المسببة للتلوث.**

من ضمن السياسات البيئية بليبيا النظر في مسألة اعادة تغيير مواقع مصانع الاسمنت والصناعات الأخرى المسببة للتلوث القائمة داخل المناطق الحضرية ونقلها الى مواقع اخرى جديدة لتلافي التلوث.

3. **مراقبة التلوث الناتج عن وسائل المواصلات والحد منه.**

من خلال تبني سياسات تشجع مستخدمي الطرق على استخدام وسائل صديقة للبيئة أو ايجاد بدائل أخرى للنقل تعمل على خفض عدد السيارات على الطريق.

5.3 ملخص البيئة والتحضر: مسائل وتحديات لجدول اعمال حضري جديد

المحور الرئيسي	البند وعمليات التحضر	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
القضايا	التصدي لتغير المناخ	✓			✓		✓	
	خفض مخاطر الكوارث	✓			✓		✓	
	خفض مستوي الازدحام المروري	✓			✓		✓	
	تلوث الهواء	✓				✓		✓

رابعاً – الإدارة والتشريعات الحضرية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد.

تعد الإدارة والتشريعات الحضرية من الركائز الأساسية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة. عبر العقود الأربعة الماضية، حيث مثلت قضية توفير السكن أحد أعقد المشاكل التي تواجه الدولة الليبية. تزايدت الاحتياجات الاسكانية وتراكمت انعكاساتها السلبية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالتزامن مع انخفاض الانفاق التنموي على تنفيذ المشروعات السكنية والتغير في التركيبة العمرية للسكان في البلاد نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني خلال السبعينات والثمانينات، وقد برزت اثار هذه التحولات الديمغرافية مع منتصف التسعينات ومطلع الألفية الثالثة مع ارتفاع الطلب على السكن والبنية التحتية والتغير النوعي لمستوى الطلب على الخدمات نتيجة التطور الثقافي والاجتماعي، ولم تتمكن ليبيا من صياغة سياسية إسكانية واضحة ومحددة تأخذ بعين الاعتبار التوسعات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتستجيب لمتطلبات المواطنين بمختلف مستوياتهم المعيشية.

1.4 تعزيز التشريعات الحضرية

1.1.4 التقدم المنجز

مرت التشريعات والسياسات الإسكانية بتحولات عدة خلال العقود الأربعة الماضية بدءً من الجيل الأول للمخططات العمرانية للفترة من 1968 – 1988 حيث وفرت الدولة السكن لمحدودي الدخل بدون مقابل بالإضافة إلى أراضي للبناء وانتعشت الاستثمارات العقارية الخاصة من بيع وتأجير وتمليك خاص، وفي مرحلة ثانية تولت الدولة ضمان السكن للمواطنين من خلال توفير التمويل اللازم وتسهيل الحصول على قروض ميسرة من مصرف الادخار والمصارف التجارية والجمعيات التعاونية الإسكانية.

فيما بعد، أصبحت الدولة مساندا للمواطن مع اعتماد الأخير على ذاته للحصول على مسكنه من مدخراته ومن خلال ما يقدم له من دعم مساند في شكل إقراض عقاري أو توفير مخططات أراضي للبناء أو توفير مواد البناء عن طريق قنوات البيع والتوزيع لمنشآت الدولة، وقد شهدت هذه المرحلة أيضاً تخبط في سياسات الدولة وسوء الإدارة نتج عنها صدور قوانين وتشريعات غير ملائمة في ظل نظام حكم اشتراكي منها على سبيل المثال لا الحصر:

– قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (58) لسنة 2004م بنقل تبعية المصرف إلى اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقاً).

– قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (30) لسنة 2000 م بشأن رفع قيمة الإقراض العقاري إلى 30 ألف دينار ليبي، ثم قرارها رقم (115) لسنة 2001 م برصد مبلغ 600 مليون دينار بالميزانية العامة لإقراض فئتي الشباب وذوي الدخل المحدود ولكن لم يتم العمل بهذين القرارين بالشكل الصحيح مما زاد من تفاقم المشكلة وأربك المشهد الإسكاني برمته وخلق قنوات فساد ومحسوبية.

2.1.4 التحديات الناشئة

تسبب هذا القصور التشريعي والتخبط المؤسسي في انخفاض ملحوظ في معدلات تنفيذ مشروعات بناء الوحدات السكنية، حيث تراجعت المعدلات من 6.7 مسكن لكل ألف مواطن إلى 2.3 مسكن لكل ألف مواطن، الأمر الذي ترتب عليه ازدياد العجز التراكمي في توفر الوحدات السكنية عبر الزمن. في عام 2008، استمر تراجع الانفاق على

قطاع الاسكان رغم التحسن الملحوظ في العوائد النفطية مما أدى إلى ازدياد حدة الفجوة السكانية. لذا، شرع النظام الحاكم في إعداد برنامج تنموي إسكاني بشكل عاجل وارتجالي دون دراسات فنية وجدوى كافية وقد تزامن ذلك مع تصاعد درجة الاحتقان الاجتماعي والسياسي وظهور بوادر الثورة مع 17 فبراير 2011 م.
من هذا المنطلق، أصبح يتعين على الحكومة أن تعيد تشكيل إطار العمل القانوني لقطاع الإسكان بإلغاء التشريعات الاشتراكية السابقة وصياغة تشريعات جديدة من أجل حل مشكلة توفر وملكية الأراضي والرهن العقاري وملكية العقارات وإيجاد نظم تعاقدات متوازنة تساند القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمارات المتعلقة بتنفيذ المشروعات التنموية للإسكان والمرافق .
في هذا الإطار، للدولة دورا مهما يتمثل في انها:

- تتحول من منتج للوحدات السكنية إلى منظم لسوق الإسكان مع توفير التسهيلات والدعم اللازمين لضمان كفاءته وفاعليته بحيث يكون بوسع القطاع العام الانسحاب تدريجياً من احتكار تنفيذ مشروعات الإسكان، والتركيز على فتح مخططات عمرانية جديدة بمرافقها وخدماتها المتكاملة وكذلك فتح المجال أمام القطاع الخاص بالتحول من الإنفاق النقدي إلى الاستثمار التمويلي بشراكة القطاعين العام والخاص.

- تضع التشريعات التي تهيئ كل الإمكانات اللازمة لتسهيل التنفيذ وتشجيع القطاع الخاص لتخفيف العبء الملقى على كاهل الدولة بالتوجه نحو الاستثمارات العقارية.

من ناحية أخرى، تعتبر مراجعة جميع القوانين والتشريعات المتعلقة بالسكن أمراً ملحاً وله من الأولوية لدرجة يمكن القول أن السياسة الإسكانية المقترحة لعام (2014– 2033م) لن ترى النور ولا يمكن تطبيقها ما لم يتم تعديل كافة التشريعات المعيقة، وذلك راجع للأسباب التالية :–

- التضارب بين السياسة الإسكانية المقترحة والتشريعات الاشتراكية النافذة مثل التشريعات المتعلقة بملكية الأراضي وحرية التصرف فيها والضريبة على العقارات والرهن العقاري والإيجارات والتمويل والاستثمار العقاري والإعفاءات من السداد (المؤثرة على استيفاء حقوق المصارف والمستثمرين) وكذلك التشريعات المتعلقة بتنظيم سوق السكن وحرية التملك في العقارات، ... الخ.

- التشريعات الاشتراكية الحالية أنشئت في زمن لخدمة أهداف النظام السابق التي لم تكن بالمطلق في خدمة المستفيد وتحقيق التوزان والشراكة بين القطاعين العام والخاص لكونها تفتقر إلى الوسائل المنظمة لعدد من القضايا الهامة وخصوصاً الإجراءات المتعلقة بالجانب الاستثماري والإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح التراخيص المؤثرة على تباطؤ الإجراءات وصعوبتها أمام الأفراد والجهات الممولة والمنفذة، الأمر الذي يشكل عبئاً وكلفة إضافية ويستغرق مزيداً من الجهد والوقت والمال.

- لأن الدولة (المتمثلة في السلطة التشريعية تحديداً) يقع على عاتقها مسئولية كبيرة، فإن عليها أن تؤدي الأعمال التالية المتعلقة بالتشريعات النافذة، دعما لتنفيذ السياسة العامة للإسكان.

- تعديل أو إلغاء التشريعات المتعلقة بتخصيص وبيع وتسعير الأراضي الفضاء داخل المخططات المعتمدة، بما فيها مراجعة الأسس التي تقدر بناءً عليها قيمة هذه الأراضي بما يضمن عدم التعقيد في تلك الإجراءات ومنع المضاربة في أسعار الأراضي والمتاجرة بها، والتشريعات التي لها علاقة بموضوع التعويضات عن العقارات الخاصة التي تنتزع ملكيتها للمنفعة العامة.

3.1.4 الرؤية المستقبلية

العمل على إصدار تشريعات جديدة بشأن:

- نظام الإعانات السكنية وفاءً من الدولة بجانب هام من مسئوليتها الكبرى في الضمان الاجتماعي وهو جانب الاسهام المباشر في توفير المسكن اللائق لكل مواطن، بحيث يعمم نظام الاعانات ليستفيد منه بذات القدر كل الأسر التي تتساوى ظروفها المالية وعلى نحو يصبح معه الحصول على معونة الدولة في هذا المضمار مركزاً اجتماعياً للمواطن أكثر منه امتيازاً لا يلحق به الكثيرون.

- خلق عوامل جذب بالقرى والمدن والمناطق الداخلية وذلك من خلال تسهيل إجراءات أمتلاك الأراضي والبناء عليها بأسعار أقل من الأسعار الموجودة بالمدن الكبرى وبشروط أفضل مثل الإعفاءات الضريبية ومخططات عمرانية بمساحات أكبر وتوفير خدمات عامة ومرافق متكاملة، ونقل فروع مراكز إدارية وخدمية لهذه المناطق تحقيقاً لنظام اللامركزية وغيرها من عوامل الجذب والتي على رأسها تحفيز الاستثمار لخلق فرص للعمل التي تشجع الهجرة العكسية من المدن إلى الدواخل وتخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى.

- دعم التحول من الإنفاق النقدي إلى الاستثمار التمويلي بشراكة القطاعين العام والخاص وإيجاد نظم تنفيذ ونماذج تعاقدية جديدة للمشروعات التنموية في الإسكان والبنية التحتية وإقامة، جسماً تنفيذياً يناط به الإشراف والمتابعة على تنفيذ أهداف قانون شراكة القطاعين العام والخاص واشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في ممارسة دور رقابي ومتابعة تحقيق اهداف القانون.

- سن التشريعات اللازمة للتوجه نحو التخطيط العمراني والبناء المستدام وتبني مفهوم مدن حضارية صديقة للبيئة وايجاد نظم الحوافز الفعالة والمشجعة لهذا التحول تطبق فيها كل المعايير الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة، الكفيلة بتكوين مجتمعات ليبية مستدامة متطورة، تتضمن بناء مجاورات سكنية صديقة البيئة، منظومة الخدمات الإلكترونية، شبكات خدمات النقل والمواصلات والاتصالات، تحسين البيئة باستخدام المخلفات الصناعية والعضوية والطبية في إيجاد مصادر بديلة للوقود الأحفوري بإنتاج وقود عضوي، استخدامات الطاقات الطبيعية المتجددة والبديلة في توليد الكهرباء وتسخين المياه، تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وبناء ثقافة وتطوير المجتمع، وإنعاش الاقتصاد الوطني والشراكات الاقتصادية العالمية.

2.4 تطبيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية.

1.2.4 التقدم المنجز

اتسمت السلطة الحكومية في ليبيا بالمركزية الشديدة على مدار الأعوام الماضية حيث كان على المواطنين الانتقال إلى العاصمة طرابلس للحصول على الخدمات البيروقراطية الأساسية كالتوقيعات والطوابع الرسمية مع دخول ليبيا المرحلة الانتقالية من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، سعت الإطارات القانونية المؤقتة لإرساء مبادئ اللامركزية ومنها المادة 28 من الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011 عن المجلس الوطني الانتقالي – وهو عبارة عن هيئة حوكمة مؤقتة – تدعو إلى مؤتمر وطني عام يتمتع بسلطة تشريعية وطنية إلى جانب عدد من المجالس المحلية المنتخبة للشعبيات المتعددة في ليبيا، فقد تخطى عدد المجالس المحلية الثلاثين مجلسا.

2.2.4 التحديات الناشئة

أصدر المؤتمر الوطني العام في العام 2012 قانون الإدارة المحلية رقم 59 [9] الذي ينظم العلاقة بين المجالس المحلية ووزارة الحكم المحلي، والتي تتمتع بسلطة واسعة للإشراف على عمل المجالس المحلية، حيث أن المخصصات النقدية من قبل الوزارة هي مصدر الدخل الوحيد بالنسبة إلى المجالس المحلية، حيث ينص القانون رقم 59 لسنة 2012 على مقاربة من أربعة مستويات : مستوى وطني ومستوى المناطق الاقتصادية (المادة 44) ومستوى إقليمي ومستوى محلي حيث أعاد تقسيم البلاد إداريًا إلى محافظات وبلديات ومحلات... سعت الحكومة الليبية إلى اللامركزية لتخفيف أعباء الامن عن كاهلها حتى تتفرغ للاهتمام بأولويات أخرى.

يتميز قانون نظام الإدارة المحلية بنقل سلطة انتخاب أعضاء مجلس البلدية للمواطنين مباشرة من خلال التصويت السري (المادة 19) الا انه يفتقر لنقل السلطة لهيكلة الحكم على المستوى الإقليمي أو المحلي على مستوى الوحدات الإدارية والأقاليم حيث تخضع قرارات المجلس لموافقة الوزير، أما المجلس الإقليمي فهو أقل تعقيدا لكنه خاضع للمساءلة من الوزير، وبموجب المادة 28، يمكن استعمال الفيتو ضد قراراته من قبل الوزير في خلال 21 يوما بعد إبلاغه بتبنيه، بالإضافة إلى ذلك، حاكم الإقليم المنتخب مسؤول من الوزير او معتمد على موافقته (المادة 29) مما يحد من اللامركزية الإدارية والسياسية ويقيد المساءلة والحوكمة الديموقراطية حيث يصبح وكلاء المستوى الوطني مرؤسين من قبل سلطتين مختلفتين، اضف الى ذلك قصور القانون في توفير بيئة تنافسية بين الوحدات المحلية، من خلال منح هذه الوحدات حصة مشجعة من الايرادات السيادية والجباية العامة وايرادات الاستثمارات كل في نطاقه، وبالتالي لم ينجح القانون في تشجيع الوحدات المحلية على تنويع مصادر الدخل ودعم الاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى، لم يحدد القانون المعايير اللازمة لتوصيف المدينة على أنها بلدية، سواء من الناحية الاقتصادية أو التاريخية أو الجغرافية، مما أدى إلى التعسف في تقسيم البلديات، دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في الحجم والقدرات والموارد فيما بينها كذلك، خلق القانون أكثر من مائة بلدية دون النظر إلى كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لها مما أدى إلى تقويض الحكومة المركزية عن طريق استنزاف مواردها حيث تدفع اليوم الدولة ما يقرب من 40 في المئة من الميزانية العامة للرواتب فقط، وفقا لتقرير صادر عن لجنة التخطيط والمالية في جلسة المؤتمر الوطني العام (GNC) في 11 فبراير، 2014.

فيما يخص اللامركزية المالية، ينظم الباب السادس من القانون بعض أوجه الإدارة المالية حيث تشير المواد 11 إلى 12 إلى الموارد المالية على مستوى الأقاليم والوحدات الإدارية حيث تعتمد اعتمادا كليا على الحكومة المركزية المسؤولة عن جمع الأموال في عهدتها للحد من الفساد المحلي وضمان مركزية النفوذ التي تمنحها هذه السلطة، ولكن في ذات الوقت اغفل الفساد المركزي والذي يفوق التسيب والانفلات المحلي بمراحل كبيرة، لا يوفر القانون آلية واضحة للدعم المحلي (مثل جمع الضرائب) التي تتيح للهياكل المحلية تحديد ميزانيتها أو متابعة مبادرات التنمية الإقليمية دون الاعتماد بشكل أساسي على الحكومة المركزية. نقص الموارد الطبيعية أو الصناعية في بعض المدن (المطارات أو منافذ) نظرا لموقعها الجغرافي يعيق أيضا تحقيق الاستقلالية المالية على المستوى المحلي للمحافظة على مشروعية السلطة المركزية، على الحكومة الوطنية انتداب بنى واضحة للتحويلات الحكومية البينية لضمان التوزيع المتساوي لعائدات الوطن، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الفقر المنتشر في الجنوب وضع إجراءات واضحة لضمان نفاذها إلى خزينة الدولة لتقوم بأكثر من مجرد إدارة بسيطة، لذا تدعو الحاجة إلى التوصل لتوافق وطني حول اللامركزية المالية للارتقاء بالتنمية الوطنية ويمكن تطويع النقاش حول المناطقية ليصبح نقاشا حول أولويات التنمية الوطنية.

وفقًا لأحد استطلاعات الرأي التي قادها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بعد اندلاع الأزمة السياسية [14]، تختلف العلاقة بين السلطة المركزية والبلديات التي تم انتخابها مؤخرا من منطقة لأخرى ولكنها تتسم عامَة بمحدودية التواصل وتعاني البلديات من غياب الخبرة الفنية وقلة الموارد المادية لسد الاحتياجات المتنامية الإغاثية والتنموية للمواطنين، حيث لا يتم تعيين العاملين بالبلديات وفقًا للخبرة وبشكل تنافسي كما أن ضعف المرتبات وضعف الهيكل الإداري يحول دون زيادة فعاليتها المؤسسية. ومن ناحية أخرى، لا تكفى الموارد المالية الواردة من السلطة المركزية إلا لتغطية النفقات التشغيلية للبلديات ولا تساعدها على الاستجابة السريعة للمشكلات الناجمة عن التصارع السياسي وغياب الأمن أو وضع استراتيجية طويلة الأجل لمرحلة ما بعد الإعمار.

3.4 تعزيز المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية.

1.3.4 التقدم المنجز

وفقًا لأحد استطلاعات الرأي الصادرة [13] مؤخرًا من احدى منظمات المجتمع المدني، أفادت منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع محدودية دورها التنموي وعدم فعالية مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة وإدارة المصادر الطبيعة والبنية التحتية والتطوير الحضري، ولتفسير ذلك ينبغي العودة للوراء لفهم الإطار القانوني الذي كان ينظم المجتمع المدني الليبي على مر السنوات الماضية.

ابان نظام الحكم المنصرم، واجهت مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة وفي وضع خطط تنمية الدولة على الأخص عددًا من القيود القانونية التي حدت من دوره فقد خضعت منظمات المجتمع المدني للقانون رقم 19 لعام 2001 الذي عرف بقمعه للجمعيات ووضعها تحت سيطرة النظام الحاكم، فقد احتوى هذا القانون على عددًا من الشروط التعسفية التي لم تكن تساعد المنظمات على العمل بكفاءة ومنها ألا يقل عدد مؤسسي لمنظمة عن خمسون شخصًا وأن يكون لها مقر خاص بها وهو ما كان يصعب تحقيقه نتيجة ضعف اهتمام المواطنين بالشأن العام خلال هذه الفترة وارتفاع كلفة الايجارات، كذلك، اشترط القانون موافقة رئيس الوزراء الليبي حتى تتمكن المنظمة من تسجيل نفسها أو تقوم بجمع التبرعات المادية.

على سبيل المثال، تم اعداد السياسة المكانية الوطنية 2006 – 2030 من خلال مصلحة التخطيط العمراني (الادارة الرئيسية) على المستوى الوطني بمعاونة فروع المصلحة (البالغ عددهم 10) والمكاتب المحلية والوحدات بالمدن الرئيسية. وفي كل مدينة توجد لجنة شعبية أو أكثر تعد بمثابة جهاز تنفيذي في مقابل كل مؤتمر شعبي أساسي الذي يعمل كأداة تشريعية في إطار ما يعرف بالنظام الجماهيري القائم على الحكم المباشر للشعب، وكل الشعبيات.

2.3.4 التحديات الناشئة

بعد ثورة فبراير 2011، تلقت الدولة عددًا كبيرًا من طلبات تأسيس منظمات مجتمع مدني من قبل المواطنين نتيجة لمناخ حرية الرأي والتعبير الذي تم إتاحته كما تم اقتراح قانون جديد لتنظيم المجتمع المدني وجاري مناقشته حاليًا، في مرحلة أولى تركز عمل أغلب المنظمات على الشؤون الانسانية ومعالجة الجرحى والمصابين حتى إعلان التحرر في أكتوبر 2011، فيما بعد تنوع عملها ليشمل الديمقراطية والمصالحة الوطنية والشفافية واللامركزية كما تزايدت مشاركة المرأة والشباب.

في هذا الإطار، ينبغي على ليبيا العمل على وضع قانون عصري يكرس استقلالية المجتمع المدني لتفعيل دوره في التنمية والنهوض بالمجتمع مما يؤمن استقلاليته عن مؤسسات الدولة وعدم تبعيتها إلى جهة ومن المهم توحيد آليات تسجيل المؤسسات المدنية في الدوائر الرسمية والعمل على توحيد مرجعيتها، وتشجيع المؤسسات غير المسجلة على التسجيل مع انشاء مرجعية مختصة (وزارة مختصة) ذات قوة معنوية وقانونية ومصادر بشرية ومادية للعمل على تنظيم وتطوير عمل المجتمع المدني الليبي بما يخدم مصالح المجتمع الليبي وطموحاته المتعلقة بالمشاركة والديمقراطية والتنمية المستدامة.

3.3.4 الرؤية المستقبلية

يجب العمل على تحديد رؤية تنموية شمولية قائمة على مفاهيم التنمية البشرية والمستدامة والشراكة الحقيقية الفعالة واطلاق برامج ودورات تدريب لتشجيع المنظمات على التوظيف مما سيساعدها على تحسين فعاليتها وتحسين علاقتها مع المجتمع وزيادة المشاركة، خاصةً في ظل الانعدام الشبه كامل للتوظيف حالياً والاعتماد على المتطوعين.

كذلك، لا بد من حث المنظمات على زيادة نسبة النساء من موظفيها والمدراء، مع اطلاق الدورات التدريبية والتثقيفية لجذب اكبر عدد من النساء إلى هذه المؤسسات لتمكينها من لعب دور أكبر في المجتمع المدني، ويجب أيضًا الاهتمام بتسهيل اطلاع العامة على المعلومات والدراسات والتقارير المتعلقة بهذه المؤسسات لتفعيل دورها وتشجيع المشاركة والمحاسبة الشعبية.

إن الشراكة الحقيقية والمثمرة تتطلب جهودا حثيثة وخالقة لدعم دور المجتمع المدني في وضع الرؤى والسياسات العامة والخطط القطاعية، كما يتطلب أن يقوم المجتمع المدني بدوره الفاعل في الحماية والدفاع عن مصالح ووجهات نظر الفئات التي يمثلها، مما يعني أن يبقى المجال مفتوحا للمجتمع المدني كي يقوم بدوره في التنمية والنهوض بالمجتمع مع تعزيز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية لديها بالإضافة الى منح هذه المنظمات دور رئيسيا في تعزيز الشفافية ودعم هذا الدور من خلال تشريعات وقوانين تكفل له حق الحصول على المعلومات واعداد تقارير ونشرات بناء على هذا الحق.

4.4 تعزيز الشمول الاجتماعي والمساواة.

1.4.4 التقدم المنجز

على مدار العقود الماضية، ساوت التشريعات الليبية بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات حيث صدقت ليبيا على عددًا من الاتفاقيات الدولية التي تحد من التمييز ضد المرأة ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1970 دون تحفظات على الجنسية أو النوع الاجتماعي، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تحفظها رسميًا على المادة 2، بشأن مكافحة التمييز في جميع أشكاله، والمادة 16، بشأن المساواة في الأسرة لإعفاء نفسها من الالتزام ببعض أحكام الميراث والتبني الواردة في الاتفاقية والتي تتعارض من وجهة نظرها مع الشريعة الإسلامية. كذلك، هي الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا المصدقة على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، والذي يؤكد على المساواة في حقوق الرجال والنساء في نقل جنسيتهم إلى أبنائهم.

فيما يخص التشريعات المحلية، مال عددًا منها لصالح المرأة في مسائل على رأسها التعليم والزواج والطلاق، حيث نص قانون التعليم لعام 1952 على المساواة بين الجنسين في مجال التعليم كما يمنح القانون للمرأة المطلقة حق الاحتفاظ ببيت الزوجية طالما لديها أطفال ويفرض على طليقها دفع إعانة مالية لها، ويفرض القانون على الزوج الحصول على موافقة الزوجة السابقة إن أراد الزواج ثانية وفي العقد الأخير، اشترط القانون إثبات خلو الطرفين من الأمراض المعدية لإتمام عقد القران للزواج وعلى رأسها مرض الإيدز. كذلك، لا توجد قوانين تمنع المرأة من تولي المناصب القيادية والسيادية، كما أن القانون يلزم جميع المؤسسات والشركات بالمساواة بين الجنسين، سواء في تولّي المناصب، أو في تساوي الرواتب.

وفي الإعلان الدستوري الليبي [10] الصادر مؤخرًا عام 2011، نصت المادة السادسة منه على أن "الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى ".
وقد حققت المرأة الليبية بالفعل تقدّمًا ثابتًا من حيث وصولها غير المقيد إلى التعليم المجاني والتعليم العالي فهي تعتبر من النساء الأكثر تعليمًا في العالم العربي وفي ليبيا اليوم، تنوي معظم الطالبات الالتحاق بالكلّيات، ويحمل عدد متساو تقريبًا من النساء (32%) والرجال (33%) شهادات جامعيّة، وينوي 77% تقريبًا من المتخرجات من المدرسة الثانويّة متابعة التعليم العالي في ليبيا وخارجها. وتستطيع المرأة الليبية أن تتقلد أي منصب في كافة قطاعات الدولة وقد وصلت بالفعل لمناصب هامة مثل رئيس محكمة الاستئناف.

2.4.4 التحديات الناشئة

ورغم ما تتمتع به المرأة في ليبيا من حقوق قانونية، إلا أنه على أرض الواقع نتيجة العادات والتقاليد المجتمعية تقف حائلاً دون التفعيل الجاد للقانون وتحجم مجال العمل أمامها وتمنعها من تولي المناصب العليا، ومع تنامي نفوذ المتشددين في البلاد، تتزايد المخاوف من حدوث حالة من التراجع ضد المرأة، لذا تسعى العديد من منظمات المجتمع

المدني إلى تضمين معايير قانونية جديدة في الدستور الليبي محل الإعداد بما يضمن حماية حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في إطار المواطنة.

5.4 ملخص الإدارة والتشريعات الحضرية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد

المحور الرئيسي	البند وعمليات التحضر	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
القضايا	تعزيز التشريعات الحضرية.		✓		✓		✓	
	تطبيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية.		✓		✓			✓
	تعزيز المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية.	✓			✓		✓	
	تعزيز الشمول الاجتماعي والمساواة.		✓		✓			✓

خامساً – الاقتصاد الحضري: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد.

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات الأحادية النامية حيث يعتمد على عائدات النفط بالأساس التي مثلت 97% من صادراته و54% من ناتجه الاجمالي المحلي بحلول عام 2000 وقد أدى هذا الاعتماد المتعاظم على القطاع النفطي إلى إختلالات هيكلية حيث أثر بالسلب على الصناعات النفطية وغير النفطية التي لم تتجاوز نسبة مشاركتها بالاقتصاد الليبي 20%. كذلك، لم يساعد المناخ الجاف للدولة على تحسين انتاجيتها الزراعية حيث انها توفر 25% فقط من الغذاء اللازم لسد احتياجات السكان محليًا وتستورد الباقي، ورغم تواضع القطاعات غير النفطية إلا أن البعض منها تطور وأظهر استعدادًا اقتصاديًا للنمو مثل تصنيع الغذاء والمنسوجات والإسمنت والمشغولات اليدوية، رغم ذلك، ظلت مساهمتها في الناتج المحلي محدودة وفي تراجع من 58% في عام 2000 إلى 33% عام 2005.

ومع تزايد العائدات النفطية، اتسعت هيمنة القطاع العام على الاقتصاد الليبي وأقيمت العديد من المشاريع الانتاجية والخدمية ومشاريع البنية الأساسية وتوطينها في مختلف انحاء ليبيا ولكن لم تتمكن الدولة من تنفيذها بالكامل بسبب عدم مراعاة القدرة الاستيعابية للاقتصاد من الناحيتين التمويلية والتنفيذية مما أدى إلى زيادة الالتزامات القائمة على مشروعات التنمية والتي بلغت 12 مليار دولار مع نهاية عام 2006.

كذلك، أصبحت مشاريع التنمية عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يتطلب تدبير موارد جديدة للتمويل وزيادة دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي للمساهمة في النشاط الاقتصادي والتنموي.

1.5 تعزيز وتحسين الوصول إلى تمويل السكن.

1.1.5 التقدم المنجز

منذ عام 1996، لم تعد الدولة الليبية ضامنًا للسكن وإنما مساندًا للمواطن الذي يتوجب عليه الاعتماد على ذاته في سبيل الحصول على مسكنه من مدخراته أو من خلال القرض العقاري، وفتح الباب امام القطاع الخاص للاستثمار العقاري من خلال برامج قصيرة وطويلة الأجل منها برنامج 60 ألف وحدة سكنية الذي منح فرص غير متكافئة وفي حدود ضيقة وبتمويل من مدخرات المواطنين وإقراض من المصارف التجارية. كذلك، أعدت خطة للإقراض العقاري بهدف تنفيذ 50 ألف وحدة لمحدودي الدخل والشباب المقبلين على الزواج بالإضافة إلى برنامج الإسكان الوظيفي للعاملين بالمؤسسات العامة. وفي عام 2000، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 30 لرفع قيمة الإقراض إلى 30 ألف دينار ليبي وبعدها بعام صدر القرار رقم 115 برصد مبلغ 600 مليون دينار لإقراض الشباب وذوي الدخل المحدود ولكن لم يفعلا هذين القرارين مما أدى إلى استفحال المشكلة.

2.1.5 التحديات الناشئة

على الرغم من تزايد العوائد النفطية، استمر التراجع في الانفاق على قطاع الإسكان واتسعت الفجوة بين العرض والطلب رغم صدور القرار رقم 20 لسنة 2005 بسقف 177,500 قرض سكني بقيمة 40 ألف دينار للقرض السكني الواحد الذي استهدف الفئة العمرية (21–60 عام) بحيث تمنح لهم القروض لغرض بناء سكن أو شراء سكن أو لصيانة مسكن قائم. ثم صدر القرار رقم 1 لسنة 2011 بعدد قروض غير محدد السقف والذي رفع قيمة القرض إلى 60 ألف دينار ليبي وسعى هذا القرار الارتجالي وغير المدروس إلى احتواء حالة السخط الشعبي التي ازدادت قبيل انطلاق ثورة

فبراير 2011 حيث منحت القروض على أن يكون البناء إما على قطعة أرض فضاء أو فوق سطح منزل أو لغرض استكمال مسكن في طور الانشاء أو إضافة وحدة سكنية فوق منزل قائم أو صيانة وحدة سكنية قائمة بقيمة لا تتجاوز 50% من قيمة قرض البناء وأوجد هذا القرار الكثير من العقبات أمام تنفيذه من قبل مصرف الادخار والاستثمار العقاري، نذكر منها علي سبيل المثال ما يلي:

- جزء كبير من الطلبات المقدمة للحصول على القروض وفق القرار رقم (1) لسنة 2011 م تقع خارج المخططات وليست ضمن الشروط والضوابط المتعلقة بالحصول على القرض.

- عدم وجود منظومة موحدة يمكنها حصر وتوثيق بيانات كاملة عن المقترضين والمتحصلين على سكن، ومن هنا لم يكن بالمقدور التثبت من تحقيق شرط عدم الازدواجية، التي هي من ضمن الشروط والضوابط للحصول على القرض حسبما جاء في الفقرة رقم (8) من القرار رقم (1) لسنة 2011م.

- تم تقدير رسوم الخدمة التي يتقاضاها المصرف كما هو منصوص عليها في المادة رقم (6) من القرار بنسبة (1%) سنوياً من قيمة القرض ولم يحدد القرض المدة التي تحتسب عليها الرسوم.

- حجم القروض التي لازلت تحت التنفيذ وفق القرار رقم (20) لسنة 2005م وكذلك حجم الطلبات المقدمة والموافقات الصادرة للقروض وفق القرار رقم (1) لسنة 2011م كبير وتحتاج إلى أموال ضخمة بشأن التنفيذ.

- تأخر الصرف الناجم عن عدم وجود التغطية المالية الكافية لصرف دفعات المقترضين نتج عنه عدم قدرة مصرف الإدخار والاستثمار العقاري الإيفاء بالالتزامات القائمة عليه.

- عدم تعاون بعض الجهات المخولة بالخصم باستقطاع المبالغ المترتبة على أقساط المقترضين وتحويلها في تواريخ استحقاقها إلى مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

3.1.5 الرؤية المستقبلية

سعت ليبيا بعد عام 2011 إلى تطوير سياستها الاسكانية في إطار من التوازن في الأدوار بين القطاعين العام والخاص حيث تتحول الدولة إلى منظم لقطاع الاسكان مع فتح المجال أمام القطاع الخاص بالتحول من الإنفاق العام إلى الاستثمار التمويلي بشراكة القطاعين العام والخاص من خلال دعم وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار المباشر بالإسكان والمرافق العامة مع تفعيل العمل بقانون الاستثمار العقاري بحيث يتم تدريجياً تقليص دور الدولة ليتركز بإعداد المخططات العامة وتوفير الاراضي وتهيئة المناخ المناسب لنمو وتطوير القطاع الخاص. وفيما يخص الاقراض العقاري، يتولى كل من مصرف الادخار والاستثمار العقاري والمصارف التجارية أو جهة عامة أخرى ترغب في الاستثمار العقاري في مجال بناء المساكن والبنية التحتية لها، بالتمويل غير المباشر بمنح قروض عقارية وفقاً للآليات الصادر بها تشريعات تقرها الدولة من خلال رفع رأس مال المصارف التجارية ومصرف الادخار والاستثمار العقاري وتوفير أموال تخصص لدعم الجمعيات التعاونية الإسكانية وإنشاء شركات استثمارات عقارية تؤسسها تلك الجهات العامة والمصارف التجارية لتنفيذ مشروعاتها.

2.5 إيجاد فرص عمل لائقة وسبل كريمة لكسب العيش.

1.2.5 التقدم المنجز

تمكنت ليبيا من خلال ثروتها النفطية الهائلة تأمين مستوى معيشي جيد للشعب الليبي، فبعد أن كانت أحد أفقر بلدان العالم إبان الخمسينات، احتلت ليبيا حتى ما قبل ثورة 2011 مرتبة متقدِّمة بين العديد من البلدان المنتجة للنفط من منظور دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي [11-12] مقاسا" بالقوة الشرائية حيث ارتفع من 21,588 مليون دولار امريكي في عام 1999 إلى 29,173 مليون دولار عام 2010. ولكن، تفاوتت الدخول الاقتصادية، فوفقا لأخر بيانات رسمية، بلغت نسبة الفقر قرابة 11.8% في عام 2003 مع تفاوتها بين المحافظات ما بين 1.5% و30%.

فيما يخص سوق العمل الليبي، تعمل الغالبية العظمى (84% / 2012) في القطاع العام الذي يهيمن على اقتصاد الدولة في حين لا يعمل بقطاعي الصناعة والزراعة سوى 9% و1% فقط على التوالي بعد أن كانت هذه النسبتين تصلان إلى 30% و 20% في عام 1986. ومع اعتماد ليبيا المتزايد على استخراج وتصدير النفط الخام، وضعف الصناعات القائمة عليه وتدني صادرات القطاع غير النفطي، برزت البطالة كمشكلة هيكلية حيث بلغت 13.9% في عام 2010 نتيجة تفاقم النمو السكاني والعمراني المتسارع اللذين بلغا 3.3% و86% على التوالي. ثم، في أعقاب ثورة 2011، ارتفعت ارتفاعًا مطردًا لتصل إلى 19% في عام 2012 لا سيما بين الشباب اللذين يمثلون أكثر من 50% من السكان حيث وصلت إلى 49% في حين سجلت 25% بين الإناث.

2.2.5 التحديات الناشئة

رغم انحياز قوانين سوق العمل الصارمة لصالح العمال الليبيين، فإنَّ عدم استجابة النظام التعليمي لمقتضيات السوق أدَّى إلى تواجد عدد كبير من العمال الأجانب ذوي المستوى التعليمي الأفضل والإنتاجية الأعلى، ونتيجة لنقص العمال في قطاع الأعمال اليدوية الصعبة، استقطبت ليبيا أيضاً عدداً كبيراً من المهاجرين الذين لايتمتعون بخبرة واسعة على الصعيد الاقتصادي، ومثلت العمالة الأجنبية قبل ثورة 2011 قرابة 50% من إجمالي القوة العاملة، وتأتي غالبيتها من بلدان المغرب ومن مصر وتركيا والهند والفيليبين وتايلندا وفييتنام وبولندا وتشاد والسودان، حيث يتطلعون إلى الحصول على رواتب مرتفعة نسبياً، لكونهم يؤدون أعمالا تحتاج إلى مهارات، أو يقومون بالأعمال اليدوية الصعبة ذات المردود المالي المرتفع.

وفي غياب فرص العمالة في القطاع الخاص بسبب تبنى سياسات أدت إلى إقصاء القطاع الخاص وانفراد القطاع العام بجميع الاعمال الاقتصادية وكذلك لتبني بعض القوانين الجائرة التي أدت إلى إقصاء القطاع الخاص الناشئ خلال الفترة الزمنية الممتدة من منتصف سبعينات القرن الماضي، يفضل الليبيون الأمان الوظيفي والمنافع الإضافية التي يقدمها القطاع العام، برغم الأجور غير المغرية التي يقدمها، ولم تفضي حملة تشجيع الموظفين المدنيين المؤهَّلين على اكتساب ثقافة المبادرة الفردية للقيام بالأعمال أمام العدد الفائض من العمالة المسجل في القطاع العام واستمرار تدنِّي الإنتاجية، إلى النتائج المرجوة.

ومن ناحية أخرى، انخفضت مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل نتيجة عدم ترقية نشاط القطاع الخاص، لاسيما ضيق النشاطات التنموية المسموح بها تقليديا للنساء، كصناعة النسيج والألبسة، ويعكس هذا أيضاً الأثار المترتبة عن بعض التشريعات المقيِّدة، إضافة إلى العراقيل الاجتماعية والثقافية.

3.2.5 الرؤية المستقبلية

يعد عدم الاستقرار السياسي الحالي وغياب الأمن في البلاد أحد العقبات الرئيسية أمام التنويع الاقتصادي وخلق فرص للعمل في ليبيا. ولكن على المدى القصير، يمكن تحفيز سوق التوظيف تدريجيًا من خلال استخدام العائدات النفطية الاستثنائية بشكل استراتيجي قصد تسهيل عملية التحول إلى اقتصاد سوق تنافسي، وتعزيز إدارة المالية العامة على المدى المتوسط، وذلك عن طريق تبنِّي إطار شفاف لتحضير وتنفيذ الميزانية العامة، وضبط الإنفاق العام وتحقيق ممارسة موثوقة لإدارة تدفقات العائدات النفطية، مما سيسمح بتسهيل عملية التحول في إطار استقرار الاقتصاد الكلي وفي الوقت الذي يتم فيه تأمين استمرارية شبكات الضمان الاجتماعي المطلوبة وزيادة الإنفاق على الموارد البشرية. وبحلول الوقت المناسب، يمكن تصور مزيج من الخيارات الاستراتيجية مع تخصيص قسط متزايد تدريجياً من العائدات النفطية الاستثنائية للأُسَر، ومن ناحية أخرى ينبغي تحفيز القطاع الخاص من خلال تشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل والتسهيلات الادارية اللازمة لهم مع إتاحة فرص التدريب للشباب والنساء لخلق قوة عاملة ماهرة قادرة على المنافسة وتلبية احتياجات سوق العمل والخدمات.

3.5 ملخص الاقتصاد الحضري: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد

المحور الرئيسي	البند وعمليات التحضر	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
القضايا	تعزيز وتحسين الوصول إلى تمويل السكن.	✓			✓		✓	
	إيجاد فرص عمل لائقة وسبل كريمة لكسب العيش.	✓			✓		✓	

سادساً – الإسكان والخدمات الأساسية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد.

1.6 تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع تكونها.

1.1.6 التقدم المنجز

قياساً بالمعدل العالمي لإنتاج الوحدات السكنية بالدول المتقدمة وهو (10) مساكن لكل (1,000) ساكن في السنة، فإن الواقع الحالي في ليبيا يشير إلى أن إنتاج الدولة من الوحدات السكنية لم يجاوز معدل (5) مساكن لكل (1,000) ساكن في السنة، أي نصف المعدل الذي تقوم ببنائه البلاد المتقدمة في الوقت الحاضر، وتوصي بتنفيذه المنظمات الدولية المتخصصة لعلاج مشكلة لإسكان بالبلاد النامية.

من ناحية أخرى، يتبين أن عدد السكان في ليبيا في تزايد مضطرد، استناداً على معدلات النمو السكاني للعام 2006م التي تتراوح بين 1.83% و2.22%، وبالتالي يتوقع أن يصل عدد سكان ليبيا في نهاية عام 2033م إلى حوالي 8.76 مليون نسمة. وعلى ضوء هذا التوقع، فقد تم حساب العجز التراكمي بالرصيد السكني في ليبيا، حيث قدرت الاحتياجات الإسكانية حتى نهاية عام 2033م (1,164,134 وحدة سكنية) التي تلزم لسد الفجوة الإسكانية خلال عشرون عاماً، وهي فترة تنفيذ السياسية الإسكانية .

وبالتوازي، تتفاقم ظاهرة البناء المخالف والعشوائيات البناء الإسكاني في ليبيا بشكل سريع ومضطرد كلما تأخرت الدولة في إعداد مخططات عمرانية تسع الزيادة السكانية، لكونها أصحبت الآن واقعاً ملموساً ومنتشرة بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد خاصةً في ضواحي المدن الكبرى، الأمر الذي يستوجب من الدولة أن تتدخل لتحد من هذه الظاهرة السرطانية ووضع سياسة عامة لمعالجتها جذرياً.

2.1.6 الرؤية المستقبلية

- إعداد برامج إعلامية لتوعية المواطنين وتسليط الضوء فيها على خطورة تمادي هذه الظاهرة وتوضيح أثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السيئة على السكان وعلى شكل الدولة بصفة عامة.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية (الشرطة الزراعية – الحرس البلدي) وغيرها من الأجهزة الرقابية لردع المخالفين
- تسهيل إجراءات البناء داخل المخططات المعتمدة والحصول على القروض الميسرة .
- دراسة وتقييم الوضع الحالي للعشوائيات والبناء المخالف والعمل على إمكانية تصحيح أوضاعها ما أمكن ذلك وفي هذا الجانب يمكن للدولة أن:

– تكلف مصلحة التخطيط العمراني بدراسة وتقييم البناء المخالف والعشوائيات القائمة للوصول إلى ما يمكن احتوائه داخل مخططات الدولة أو ما يتقرر إزالته من مناطق شوهت المخطط العام للدولة وتحديد الأساليب الناجعة لاستبدال مساكن العشوائيات بمساكن داخل المخططات.

- تكلف جهاز تنمية وتطوير المدن بالأعمال اللازمة من تكييف وتهذيب للعشوائيات حتى يتمكن من تنفيذ شبكات المرافق والبنية التحتية للمواقع التي تعد لها مخططات حضارية من مصلحة التخطيط العمراني .
- تخصص الميزانيات اللازمة لإعداد تلك الدراسات وما يترتب عليها من تنفيذ مشاريع بنية تحتية.
- تحدد اتجاهات النمو المستقبلي بما يحقق التوزيع العادل للسكان وعدم أحداث تضخم في المدن الكبرى خاصةً .

2.6 تعزيز الوصول إلى المسكن الملائم.

1.2.6 التقدم المنجز

مع بلوغ عدد المواطنين الذين يعيشون في المناطق الحضرية في عام 2010 نسبة 86٪ من مجموع السكان، تراجع معدل نمو المساكن الى 2.9٪، حيث وصل إلى 721,900 وحدة، نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة، وفي عام 2006، ارتفع إلى 890,500 وحدة، بما في ذلك الشقق التقليدية، والمنازل المنفصلة، والمنازل تحت الإنشاء وغيرها. وفي الفترة ما بين عام 1995 إلى عام 2006، كان الأداء الأقل من نوعه بمتوسط قدره 15,300 وحدة سكنية تم تشييدها سنويا. حيث بلغ معدل الإشغال في عام 1995– 6.2 شخص لكل أسرة ومن المتوقع أن ينخفض إلى 5.1 في عام 2025.

ووفقا للمجموع الحالي، كان من المتوقع ان يصل عدد الوحدات السكنية التي تحتاج للتحديث (ترميم وصيانة) في عام 1995 الى 75,000 وحدة، وخلال الفترة حتى عام 2010 قدر عدد الوحدات التي تحتاج الى تحديث بـ 84,000 وحدة اضافية، ليصل مجموع متطلبات التحديث إلى 159,000 وحدة.

2.2.6 التحديات الناشئة

تشير التقديرات طبقاً لملامح السياسة الوطنية للإسكان (2014 – 2033 م) أنه في السنوات الـعشرين المقبلة ستكون هناك زيادة تدريجية تتراوح من حوالي 50,000 وحدة سكنية سنوياً بالخطة الخمسية الاولى الممتدة من 2014 – 2018 م ثم تزداد إلى 60,000 وحدة سكنية خلال الخطط الخمسية الثلاثة اللاحقة وحتى سنة الهدف 2033 م الامر الذي يمثل تحديا كبيرا للبلاد وبشكل عام، الصعوبات التي تحول دون الحصول على المسكن الملائم تتمثل في الآتي :

- الارتفاع النسبي لتكاليف مواد البناء والأرض والعمالة.
- محدودية ما يوفر من الموارد المالية والقروض لغرض الإسكان.
- ندرة الأرضي الصالحة لبناء الوحدات السكنية بالمدن الرئيسية.
- القيود المفروضة على توفير مواد البناء.
- تدني مستوى خدمات توفير المياه والمرافق.
- قلة الصيانة والتحديث للعديد من العمارات القائمة وبصفة عامة غياب الإدارة السليمة.
- القصور في الإدارة للتجمعات السكانية المشتركة والأبراج السكنية بصفة عامة

3.2.6 الرؤية المستقبلية

تتمثل متطلبات الإسكان خلال العشرين سنة القادمة من حيث المبدأ في تجديد بعض الوحدات السكنية القائمة وإنشاء وحدات سكنية جديدة.

ويوضح الجدول التالي (6) الاحتياج المتوقع من الوحدات السكنية الجديدة خلال الفترة الممتدة من 2014 حتى 2033م، وهذه الوحدات السكنية الموضحة بالجدول رقم (6) ستعمل على تلبية الاحتياجات التالية:

- حجم العجز التراكمي القائمة من الرصيد السكني وفق تعداد السكان والمباني.
- الوحدات السكنية المطلوب توفيرها على مدار فترات زمنية وفق معدلات النمو الطبيعي السنوي والتوزيع المكاني للسكان.
- عدد الوحدات السكنية المطلوب توفيرها لخفض معدلات الاشغال المنزلي وكذلك حالات التكدس السكني لأكثر من أسرة في منزل واحد، مقابل الاحلال للمساكن القديمة ومواجهة عدم انتظام التوزيع وتغطية احتياجات التنقل الاداري.
- تعويض المساكن التي تضررت نتيجة الاشتباكات العسكرية خلال احداث ثورة 17 فبراير وما بعدها وحتى تاريخه.

ولمواجهة تلك التحديات، عكفت الدولة على تطوير ملامح سياسة وطنية للإسكان (2014 – 2033م) طويلة الامد لفترة 20 سنة تتبنى الأهداف التالية:

- تطوير الإدارة في قطاع الإسكان على المستوى الوطني والمحلي.
- تطوير نظام التمويل بقطاع الإسكان .
- تجهيز وتوفير الأراضي لأغراض السكن والخدمات.
- النهوض بدور القطاع الخاص والتعاونيات الإسكانية فى مجال بناء المساكن وبيعها للمواطنيين.
- ايجاد بدائل مختلفة للحصول على المساكن مثل الملكية والملكية التعاونية والملكية المؤقتة وما إلى ذلك.
- تنمية وسائل انتاج وتوفير البناء .
- تنمية قطاع البناء والتشييد المحلى.
- تنظيم أعمال الصيانة الخاصة بالمباني وخدمات المرافق.
- توفير التدريب على مختلف النواحى المتعلقة بالإمداد والإدارة فى قطاع الإسكان.

في ظل هذه السياسة الجديدة، يكمن دور الدولة فى كونها مجرد داعم أساسي في تشييد وبناء المساكن مما يعنى أن الدولة سوف تتدخل فى قطاع الإسكان لكى تضمن حسن سير العمل فيه وتنظيمه، ولن يكون من مهامها أبدا التركيز على البناء أو تمويل المشاريع الإسكانية. وعليه فان دورها سينصب على دعم وتسهيل الامور التالية :

- ايجاد التنسيق والارتباط بين من لهم علاقة أو صلة بسوق المساكن بوجه عام.
- تقديم القروض السكنية وتعزيز آليات التمويل الإسكاني بوجه عام.
- ترشيد وتقديم المنح للأسر ذات الدخل المحدود والذين هم فى امس الحاجة إلى ذلك.

- تجهيز الأراضي التى تم تخصيصها لأغراض السكن من خلال اقامة وتوفير المرافق الضرورية والخدمات الأخرى.
- تنظيم وتنشيط سوق الأراضي.
- تنشيط وتوسيع صناعة مواد البناء وتحسين وسائل توزيعها.
- تعزيز قدرات الشركات المساهمة وتشاركيات البناء والتشييد.
- تبسيط وترشيد كافة الإجراءات الادارية للشركات وتشاركيات البناء وكذلك الأفراد.
- تنفيذ مشاريع الإسكان النموذجية التى تم اعدادها من قبل مركز ابحاث البناء ومواده.

أما فيما يتعلق بالتمويل الخاص بالإسكان، فيتعين على الدولة القيام بالآتي :

- ايجاد وتنظيم صندوق اجتماعى للإسكان.
- مراجعة آليات الإقراض الحالية والنظم الادارية المتعلقة بذلك.
- الاستثمار الإضافى لفوائد القروض العقارية والتى ينبغى أن تكون أسمية بالنسبة للعائلات وتجارية (مركبة) للمستثمرين.

يكمن دور القطاع الخاص فى استراتيجية الإسكان فى الاستثمار فى تنمية قطاع الإسكان والبدء فى بناء المساكن بما فى ذلك بيع الوحدات السكنية، ومن المتوقع اتساع هذا الدور عند قيام الدولة بمنح ضمانات وتسهيلات للقروض، وتوفير التسهيل اللازم لقطاع الإسكان بطرق شتى، يمكن للتعاونيات الإسكانية القيام بدور الوسيط بين المؤسسات المصرفية والصناعية والإدارية من ناحية والمواطنين الذين يرغبون فى بناء مساكنهم بانفسهم من ناحية أخرى، إضافة إلى قيامها بالمساعدة فى تنفيذ أعمال البناء فى وقت قصير وتكاليف معقولة، فى حين يتحتم على رئاسة الوزراء القيام بمتابعة الاشراف على هذه التعاونيات للتأكد من تحركها فى الاتجاه السليم وانها تعمل على تحقيق الاهداف المتوقعة منها.

الجدول رقم (6): تقديرات الاحتياج المتوقع من الوحدات السكنية 2014 – 2033 م

رقم البند	البيان	الفترة (2014 - 2033م)					ملاحظـــات
		2014م	2018م	2023م	2028م	2033م	
1	تقديرات عدد السكان	6,161,611	6,631,641	7,273,067	7,980,417	8,760,868	
2	تقديرات عدد الأسر	1,046,051	1,125,254	1,233,282	1,352,347	1,483,645	
3	معدل النمو السكاني عن الفترة السابقة	وفق معدلات النمو السكاني للعام 2006 م فأن معدل النمو يتراوح بين 1.83% و2.22%					
4	عدد أفراد الأسرة الواحدة	***متوسط حجم الأسرة ، حسبت على أساس 6.13 أفراد/الأسرة***					
	مراحل تنفيذ الخطط الخمسية / عدد الوحدات لكل خطة خمسية	2018/14	2023/19	2028/28	2033/29		
		250,000	300,000	300,000	314,134		
5	تقديرات إجمالي عدد الوحدات السكنية المستهدفة للبناء خلال مدة تنفيذ السياسة العامة للإسكان يساوي **1,040,380**	150 ألف وحدة سكنية كبناء مباشر ما بين القطاع العام والخاص تمثل نسبة القطاع العام 80% و20 % للقطاع الخاص	100 ألف وحدة سكنية يتم تنفيذها عن طريق الإقراض النقدي	200 ألف وحدة سكنية كبناء مباشر ما بين القطاع العام والخاص تمثل نسبة القطاع العام 50% و50 % للقطاع الخاص	100 ألف وحدة سكنية يتم تنفيذها عن طريق الإقراض النقدي	200 ألف وحدة سكنية كبناء مباشر ما بين القطاع العام والخاص تمثل نسبة القطاع العام 30% و70 % للقطاع الخاص	100 ألف وحدة سكنية يتم تنفيذها عن طريق الإقراض النقدي	264,134 ألف وحدة سكنية كبناء مباشر ما بين القطاع العام والخاص تمثل نسبة القطاع العام 20% و80 % للقطاع الخاص	50 ألف وحدة سكنية يتم تنفيذها عن طريق الإقراض النقدي	
6	عدد الوحدات السكنية التي لا تصلح للسكن مقدرة بواقع 1.5 من الوحدات السكنية القائمة	58,459	77,209	99,709	122,209		إجمالي المساكن الصالحة للسكن حتى نهاية عام 2010 م 779,450مسكن تقديرات إجمالي عدد المساكن غير الصالحة للسكن وتحتاج لإستبدال في نهاية 2033م = 357,586 مسكن
7	عدد الوحدات السكنية القائمة بعد احتساب الوحدات السكنية المستهدف أنشاؤها = (الوحدات القائمة بالبند (5) - البند (6))	970,991	1,252,241	1,529,741	1,821,375		
8	متوسط مساحة الوحدة السكنية بالمتر المربع	200	200	200	200		
9	متوسط تكلفة المتر المربع من الوحدة السكنية (850 د.ل للمتر المربع) وفق متوسط تعاقد الأجهزة التنفيذية على تنفيذ المشروعات السكنية ومتوسط تكلفة المرافق العامة الملحقة بكل وحدة سكنية	850	884	919.36	956.13		تم احتساب نسبة مقدرها 4% كزيادة في الأسعار كل 5 سنوات
10	متوسط تكلفة الوحدة السكنية (د.ل) للوحدات السكنية الجاري تنفيذها من طرف الدولة والقطاع الخاص = البند (8) × (9)	170,000	176,800	183,872	191,227		تم احتساب نسبة مقدرها 4% كزيادة في الأسعار كل 5 سنوات
11	تكلفة الوحدة السكنية (د.ل) للوحدات السكنية الجاري تنفيذها بالإقراض النقدي	60,000	62,400	64,896	67,492		تم احتساب نسبة مقدرها 4% كزيادة في الأسعار كل 5 سنوات
12	نسبة المباني عدد الوحدات السكنية مقابل كل 1000نسمة من السكان متوسط البند(5) ÷ متوسط البند (1)	7.5	8.2	7.5	7.2		المعدل الذي تحقق الدول المتقدمة والموصي بتنفيذه بالبلاد النامية هو إقامة 10 مساكن لكل 1000 من السكان .
13	عدد الأسر مقابل كل وحدة سكنية وتحسب :البند(2) ÷ البند(7)	1.2	1.0	0.9	0.8		من خلال هذه البيانات يمكن ملاحظة أن الفجوة الإسكانية يمكن التغلب عليها خلال عشرة سنوات إذا ما تم تنفيذ الوحدات السكنية حسب ما جاء بالبند رقم (5) وبالإمكان التغلب على الفجوة الإسكانية خلال 5 سنوات شريطة أن يتم تنفيذ عدد (400 ألف وحدة سكنية) خلال الأعوام (2013-2017)

3.6 ضمان الوصول المستدام لمياه الشرب الآمنة.

1.3.6 التقدم المنجز

يعد توافر موارد المياه في أجزاء مختلفة من الأراضي الليبية من الأهمية بمكان في تنمية البلاد واستدامة المستوطنات البشرية والأنشطة ذات الصلة، ويرتبط التزود بالمياه بدرجة كبيرة بمشروع النهر الصناعى، حيث يتم من خلاله نقل المياه العذبة من الجنوب إلى مناطق التجمعات السكانية بالشمال، لتسخيرها في أغراض الأستعمال البشري والأنشطة الزراعية والصناعية. وقد ساهم تنفيذ النهر الصناعي على نحو فعال في حل مشكلة مياه الشرب، خصوصا في المناطق الساحلية عالية الكثافة السكانية حيث تتدفق كمية كبيرة من المياه الصالحة للشرب من الصحراء، ويجدر الإشارة إلى اعتماد النهر الصناعي على مصدر غير متجدد، مما يستلزم الحكمة في استخدامه.

وتتزود ليبيا بالمياه من خلال الأحواض المائية الستة التالية: حوض سهل الجفارة، حوض الحمادة الحمراء وحوض مرزق وحوض الجبل الأخضر وحوض السرير وحوض الكفرة، وبالنسبة لموارد المياه تلك، فانها تتكون فى معظمها من مياه جوفية غير متجددة (حجرية)، ومصادر مياه متجددة أخرى هى مياه الامطار بكميات سنوية محدودة، ومياه سطحية محدودة تخزن بالسدود والمياه المحـلاة، وتستعمل مياه المجارى المعالجة فى الرى الزراعى وفى تعويض المياه الجوفية ولا توجد بحيرات أو انهار دائمة الجريان في ليبيا بالشكل رقم (8) أهم الوسائل المستخدمة لمد المساكن بالمياه.

الشكل رقم (8): وسيلة مد السكن بالمياه في ليبيا

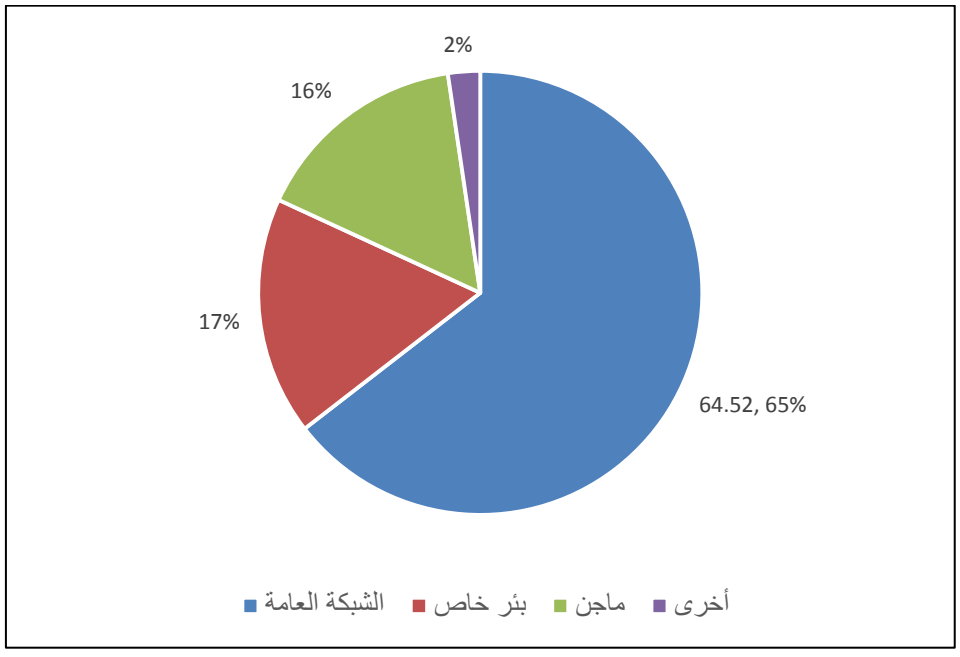

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام 2013

تصل معدلات هطول الأمطار على الساحل الغربى إلى 300 مم وترتفع إلى 500 مم في الجبل الأخضر، وتبلغ مساحة المناطق التي تتعدى معدلات هطول الامطار فيها 100 مم حوالى 6 % من المساحة الاجمالية للبلاد، وتقل

أهمية تأثير الأمطار في تغذية الخزانات الجوفية بسبب معدلات التبخر المرتفعة التى تصل إلى 1600 ملم فى المناطق الشرقية وترتفع إلى حد 6000 ملم في الواحات [16].

وتوجد أغلب الخزانات الجوفية المتجددة التي تتغذى بالأمطار ومياه الري في مناطق سهل الجفارة وسهل الجبل الأخضر وسهل بنغازي، وتقدر الكمية الاجمالية التي تغذى الأحواض الجوفية بحوالي 500 مليون متر مكعب معظمها في مناطق سهل الجفارة والجبل الأخضر، وتقدر كميات التغذية في سهل الجفارة بنحو 200 مليون متر مكعب في العام و 200 مليون متر مكعب في مناطق الجبل الأخضر وبنغازي، وتعانى موارد المياه الجوفية في سهل الجفارة وبنغازي من الاستغلال الجائر والتلوث الجزئي وهذا من شأنه التقليل من احتمالات استغلالها خلال المائة عام القادمة.

2.3.6 التحديات الناشئة

في خلال العقدين الماضيين، شهدت مصادر المياه في ليبيا استنزافاً كبيراً نتيجة للأفراط في الاستهلاك، وقد تجاوزت الكميات المسحوبة كل الحدود الآمنة وفي جميع انحاء البلاد، وعلى وجه الخصوص أحواض المياه الشمالية نتيجة التوسع في الزراعة المروية والحفر غير القانوني للآبار والذي يفتقر إلى المواصفات الفنية السليمة، الأمر الذي يستدعي حماية أحواض المياه العذبة من تعرضها للتلوث من الأحواض الجوفية المالحة.

ومن المؤشرات المائية الخطيرة، استمرار انخفاض مستوى المياه الجوفية بجميع مناطق ليبيا، ارتفاع معدل ملوحة المياه في بعض الأحواض، وخاصة ما يقع منها بمحاذاة الساحل، الطرق غير السليمة للري مما يسبب فقدان كميات كبيرة من المياه، الزيادة في ملوحة التربة مما يؤدي الي تدني انتاجيتها الزراعية والقضاء على كثير من المزارع، التصحر المتجه نحو الشمال كنتيجة للقضاء على العديد من الغابات مما ساهم في زيادة ملوحة التربة نتيجة لتسرب مياه البحر وكذلك لعدم اتباع طرق سليمة في الري والصرف الصحي بالعديد من المناطق، تلوث المياه السطحية والجوفية نتيجة لعدم وجود محطات معالجة مياه الصرف الصحي وكذلك غياب المواقع التي ترمى فيها النفايات الصلبة، وأخيرًا، ارتفاع تكلفة معالجة المياه الملوثة بغرض استعمالها للأغراض المنزلية ومصانع معالجة وتصنيع الاغذية.

3.3.6 الرؤية المستقبلية

في ظل هذا الوضع المائي الشحيح، من الضروري وجود إدارة فاعلة وقوية للموارد المائية في ليبيا التي يسود مناطقها المناخ الجاف وذلك لضمان رفاهية المجتمع بشكل عام في المستقبل، من خلال تقليل العجز بالمياه والحد من التدهور في جودتها وخاصة بالمناطق الساحلية، من خلال :

- التقليل من كمية المياه المستخدمة وخاصة في الزراعة التي تمثل نسبة 85% من اجمالي الأستهلاك من خلال تقليل كميات المياه المفقودة بسبب الإفراط في الاستهلاك وتسرب المياه.
- إعادة النظر في السياسة الزراعية ومنع تصدير المنتجات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، مع الأخذ في الحسبان امكانية استيراد المنتجات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، مع تحديث ورفع كفاءة اداء منظومات الري والتشجيع على استخدامها وتوفيرها بسعر مناسب.
- بالإضافة إلى وجود امكانية توفير نسبة 40% من المياه المستهلكة بأحداث تغيير في سلوك المستخدمين ورفع مستوى الإدراك والوعي بحساسية الوضع المائي وخطورته.
- تطوير وتحديث المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية من خلال الخطوات التالية:

- حماية مصادر المياه من التلوث: ان مخاطر التلوث لا تقل أهمية عن مخاطر نفاذ المياه نفسها لدرجة الجفاف التام وبالتالي فإنه من الضروري جداً ان تتخذ التدابير الممكنة لضمان حماية مصادر المياه من التلوث ومن أهم تلك التدابير:

1) وضع وتطبيق مواصفات فنية للصرف الصحي مع استغلال المياه المعالجة التي مصدرها المنشآت الصناعية والسكانية.
2) الاستعمال المرشد للمواد الكيماوية في الأغراض الزراعية.
3) حماية مداخل مصادر المياه السطحية.
4) فرض رسوم على الجهات المسببة في تلوث المياه (بغرض العلاج وتقليل مصادر التلوث).
5) تدعيم الجهات الرقابية المسؤولة عن حماية البيئة.
6) استخدام تقنيات صناعية حديثة وفعالة ونظيفة فيما يخص المياه.

من الضروري أيضَا تحديث التشريعات الخاصة بالمياه من خلال:

- اجراء تحليل للتشريعات القائمة بحيث تكون قادرة على صياغة قوانين تفصيلية وشاملة بما في ذلك تحديد جهة تكون مسؤولة على التنفيذ وفرض العقوبات والقيود بهدف حماية مصادر المياه والحفاظ عليها ولضمان تقليل الاستهلاك.
- ايجاد التشريعات المناسبة للحد من المناطق الزراعية المروية بالمناطق المائية المختلفة ومنع أي توسع في اقامة المزارع العشوائية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الوضع المائي ومتطلبات المجتمع الليبي.
- ايجاد تشريعات بخصوص استخدام نظم ري فاعلة كنظام الرش للخضروات والمحاصيل والأعلاف والري الموضعي لأشجار الفاكهة وبعض الخضروات مع منع الري السطحي بسبب عدم فاعليته وعدم تمشيه مع التربة الليبية الخفيفة.

4.6 ضمان الحصول المستدام على خدمات الصحة والتصريف الأساسية.

1.4.6 التقدم المنجز

تشير البيانات المتوفرة حول القطاع الصحي في ليبيا إلى أن المرافق الصحية قد حظت خلال مراحل التنمية في الفترات الماضية باهتمام بالغ حيث ارتفعت معدلات المرافق الصحية والمنتشرة على كامل مناطق ليبيا بالإضافة إلى الأعداد الهائلة من العناصر الطبية والطبية المساعدة الوطنية وانخفاض نسبة الوفيات في المواليد والأطفال كما هو موضح بالجدول رقم (7).

الجدول رقم(7): المؤشرات الصحية في ليبيا.

المؤشرات الصحية	التقديرات
معدل أسرة المستشفيات لكل 10,000 نسمة	% 37 (2009)
معدل وحدات ومراكز الرعاية لصحية الأولية لكل 10,000 نسمة	% 2.6 (2009)
اجمالي القوة العاملة بوزارة الصحة	134,289 (2013)
معدل الأطباء البشريون لكل 10,000 نسمة	% 20 (2010)
معدل أطباء الأسنان لكل 10,000 نسمة	% 6 (2010)
معدل الصيادلة لكل 10,000 نسمة	% 6 (2010)
معدل الممرضون والممرضات والقابلات لكل 10,000 نسمة	% 71 (2010)
معدل السرير لكل عشرة الاف مواطن	37 (2013)
معدل المرفق الصحي لكل عشرة الاف مواطن	2.6 (2013)
معدل الانفاق على قطاع الصحة من الناتج المحلي الاجمالي	% 4 (2013)

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة 2013

من ناحية أخرى، تذبذب الانفاق الكلي على قطاع الصحة منذ العام 1996 حيث هيمن القطاع العام بالأساس في حين انخفضت مشاركة القطاع الخاص، ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، عانى قطاع الصحة من ضعف شبكة الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المدن الرئيسية ولم تؤخذ المناطق الجنوبية في الاعتبار في تقديم الرعاية الصحية حيث تم الاعتماد على العاملين الاجانب في المجال الصحي بالأساس في حين ذهب جزء كبير من الانفاق الصحي لصالح علاج المواطنين الليبيين في الخارج.

2.4.6 التحديات الناشئة

إثر احتدام الصراع والاضطراب السياسي في البلاد فيما بعد ثورة فبراير 2011، وتزايد أعداد النازحين داخل البلاد وغير النازحين من السكان المتضررين من النزاع واللاجئين والمهاجرين، يعاني القطاع الصحي حاليًا من النقص الشديد في الأدوية والعجز عن توفير الرعاية الصحية الكافية للجميع مما أدى إلى انتشار الأمراض الخطيرة. وقد قدر عدد المحتاجين للرعاية الصحية بحوالي 1,9 مليون شخص أكثريتهم من النساء والأطفال وخاصة في الجنوب وقد توقف حوالي 18% من عيادات الرعاية الصحية الاساسية و20% من المستشفيات كما عجت المستشفيات العامة بالمرضى في حين انخفضت مواردها وإمداداتها الطبية نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي ومحدودية الاستثمار في القطاع الصحي.

فيما يخص الصرف الصحي، ارتفعت نسبة المتصلين بشبكات الصرف الصحي في ليبيا خلال العقدين الماضيين لتصل إلى حوالي 97% في المناطق الحضرية وفقًا لبيانات البنك الدولي بالإضافة إلى الأمم المتحدة حيث أشارت إلى أن ليبيا تمكنت من تحقيق الهدف الانمائي الخاص بالصرف الصحي بحلول عام 2015 في حين لم تتوفر المعلومات الخاصة بشبكات المياه ويأتي ذلك نتيجة الاستثمارات الليبية الضخمة في الفترة الماضية حيث بلغت نسبة السكان الذي تم ايصالهم بالصرف الصحي 31% منذ العام. ويوضح الشكل التالي(9) تقسيم المساكن وفقا لوسيلة الصرف الصحي المستخدمة.

الشكل رقم (9): التوزيع النسبي للأسر الليبية حسب وسيلة الصرف الصحي بالمسكن.

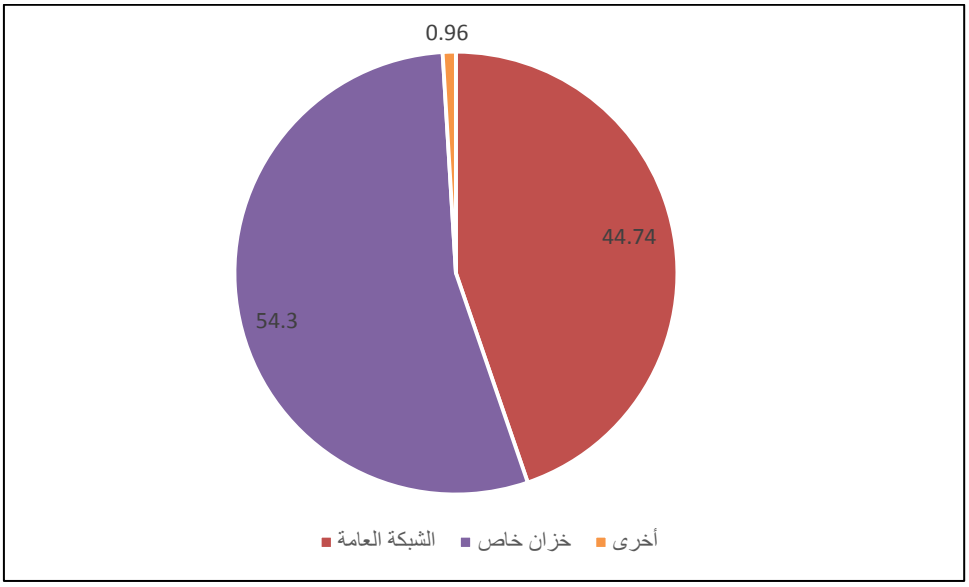

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة للعام 2013

ومن الناحية المؤسسية، تمثلت جهود ليبيا في صياغة الاستراتيجية الوطنية للمياه 2000- 2025م في عام 1990 وتم اعتمادها في 2005 مع انشاء الهيئة العامة للموارد المائية بالتوازي مع جهاز تنفيذ مشروعات الاسكان والمرافق المعني بتنفيذ البنية التحتية ومشروعات الاسكان الحديثة للمجتمعات الحضرية بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي. وقد تأسست الشركة العامة للمياه والصرف الصحي في عام 2008 كشركة مملوكة للدولة بغرض إنشاء مخططات للبنية التحتية وصيانة أنابيب الصرف الصحي وأنابيب المياه لتصل للمواطنين وكذلك جباية رسوم المياه والصرف الصحي من المستفيدين، وتميزت حوكمة قطاع الصرف الصحي بالمركزية الشديدة سواء من ناحية التخطيط أو الميزانية في حين تتولى ثمانية وحدات ادارية اقليمية التشغيل والصيانة.

ومن التحديات التي واجهتها ليبيا عدم كفاية عمليات التشغيل والصيانة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وقلة وجود شبكات الصرف الصحي في بعض المناطق، وتصريف النفايات الحضرية السائلة غير المعالجة في البحر بالإضافة إلى كميات كبيرة من مياه الانسياب السطحي في المناطق الحضرية يتم تصريفها ايضا في البحر، وفي قطاع النفايات، تنخفض كفاءة تجميع النفايات البلدية ويتم التخلص منها في مكبات لا يتم التحكم فيها بالإضافة إلى ضعف الاجراءات الصحية المتخذة على مدافن النفايات وتلوث البحر من النفايات الصلبة ومياه الرشح. وعلاوة على ذلك،

هناك غياب لمرافق تجميع ومعالجة مياه الصرف الصناعي وغياب المرافق المناسبة للتخلص من النفايات الصناعية الصلبة في الوحدات الصناعية المجاورة للمناطق الحضرية والسكنية.

ونتيجة الصراع السياسي في البلاد بعد ثورة فبراير 2011، تزايد العجز في شبكات الصرف الصحي ونظم المعالجة نتيجة عدم توافر موازنات الصيانة المطلوبة ومشاكل متعلقة بإمكانية توصيل الخدمات بالإضافة إلى نزوح عدد كبير من السكان مما أدى إلى زيادة الضغط على البنية التحتية الرديئة في العديد من المجتمعات المضيفة وتنامي المخاطر الصحية للأشخاص المتضررين خاصة للنازحين اللذين يعيشون في المساكن الجماعية والمدارس التي تستخدم كمراكز إيواء والشقق غير المكتملة.

3.4.6 الرؤية المستقبلية

وفي هذا الإطار من استنزاف الخدمات الصحية وارتفاع خطر انهيار الصرف الصحي، من الضروري العمل وبشكل سريع على تظافر جهود القطاعين العام والخاص وتحديد مسؤولية كل منهما بشكل واضح، وفي هذا الجانب يجب على القطاع العام أن يتحمل مسؤوليته تجاه تأدية دوره وعلى الأخص في الجانب الأول وهو الرعاية الصحية والتي يجب أن تكون من مسؤولية الدولة، كما يجب تطبيق المعايير التخطيطية على إنشاء المرافق الصحية على مستوى القطاعين العام والخاص وبشكل يمكنها من تأدية دورها على أكمل وجه في الاتجاهين الأفقي والرأسي في آن واحد وبشكل يتفق مع متطلبات المجتمع واحتياجاته في هذا المجال.

ومن خلال الإحصائيات السابقة وما طبق من مؤشرات تخطيطية خلال الفترة السابقة فإن المرحلة القادمة تستوجب تطبيق معايير ومؤشرات محددة طبقاً للبعدين المستهدفين (الزمني والمكاني)، وبما يخدم النمو السكاني المتوقع، كما أن الحفاظ على المنشآت القائمة وإجراء الصيانة الدورية لها وتطوير معداتها يساهم وبشكل فعال في التغلب على الكثير من الصعوبات والمخاطر، وأيضاً إنشاء المستشفيات العلاجية المتخصصة سواء عن طريق القطاع العام أو الخاص التي قد تؤدي دورها بنجاح أكثر بكثير من المستشفيات العامة.

5.6 تعزيز الحصول على الطاقة المنزلية النظيفة.

1.5.6 التقدم المنجز

أولت ليبيا اهتمامًا خاصا بتوفير الكهرباء لسكانها وتلبية احتياجات قطاعاتها الصناعية والزراعية حيث سعت لإقامة شبكة كهربائية متكاملة للتوزيع على مستوى البلاد كما هو موضح بالشكل رقم (10)، وقد ساهمت العائدات النفطية في تنفيذ مخططاتها التنموية إلى حد كبير حيث تمكنت في عام 2010 من اقامة 14 محطة كهرباء أساسية وبلغت قدرتها الانتاجية 6,300 ميغاوات موزعة بين المولدات البخارية (20%)، توربينات الغاز (43%)، والدورة المركبة (37%) في حين بلغ معدل استهلاك الفرد للكهرباء حوالي 4,651 كيلووات/الساعة وأقصى درجة للطلب 5,760 ميجاوات ووصل معدل النمو السنوي للكهرباء 8% مع معدل الوصول للكهرباء حوالي 99%. كذلك، توزع استهلاك القطاعات المختلفة للكهرباء كالتالي: المنازل (36%)، الصناعة (14%)، التجارة (14%)، الزراعة (13%) وباقي الاستخدامات الأخرى (23%).

الشكل رقم (10): تطور انتاج الكهرباء (2000–2010)

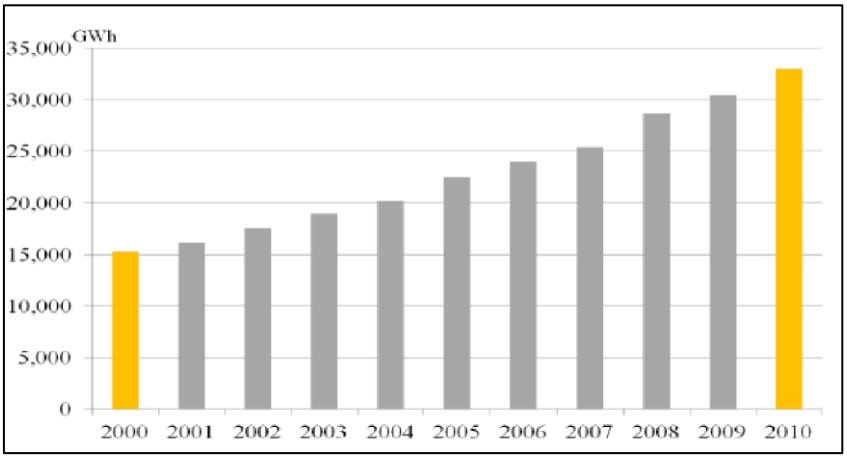

المصدر: الشركة العامة لكهرباء ليبيا (GECOL) [17]

2.5.6 الرؤية المستقبلية

ونتيجة للموقع الجغرافى لليبيا فانها تتمتع بضوء الشمس طول العام وتتزود – بلا حدود – بالطاقة الشمسية اذا ما تم استعمال والاستفادة من الطاقة الشمسية على نطاق واسع، كما ان الظروف مواتية لاستخدام طاقة الرياح وبالاخص بالمناطق الريفية الجبلية، وقد تم البحث في استخدام وتسخير الطاقة الشمسية والمصادر المتجددة للطاقة ودراستها خلال العقود الاخيرة، وقد لعبت المنظمة العالمية للطاقة التي يوجد لها فرع بمدينة طرابلس دوراً مهما بهذا الخصوص، وبالرغم من أن تسخير الطاقة الشمسية من خلال نظم الفوتوفولتك بالمناطق السكنية والتجارية لتوليد الكهرباء وتسخين المياه والتهوية لها مستقبل باهر غير ان استعمالاتها تعتبر محدودة جدا حتى الآن.

وقد تم إنشاء بعض المشروعات بغرض التجربة باستخدام الطاقة الشمسية، مثل تركيب خلايا شمسية لتسخين المياه قرب بنغازي، كما تم استخدام الطاقة الشمسية بشكل محدود من قبل شركة البريد والاتصالات لتزويد محطات (الميكروويف) فى المناطق البعيدة التابعة لها بالطاقة. بالإضافة إلى ذلك، انشأت الهيئة العامة للطاقة المتجددة في عام 2007 والتي أصبحت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بحلول عام 2011. كذلك، تم التعاقد على اقامة عدة مزارع للرياح ابان فترة حكم القذافي حيث تبنى النظام الحاكم خطة لتوليد 1,5 جيجاوات من طاقة الرياح بعام 2020 ورغم اندلاع الصراع السياسي في البلاد، مازالت هذه الخطة قائمة حيث تم اختيار مدينة درنة كبداية نتيجة لقوة سرعة رياحها وتسهيلات الميناء وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

تعتبر الطاقة الشمسية والرياح مصادر متجددة للطاقة، وتعد من انماط الطاقة البديلة عن النفط والغاز باعتبارها مصادر غير متجددة، وبما ان النفط ومشتقاته يعتبر البند الرئيسي للصادرات وهو بالتالي المصدر الرئيسي للعملة الصعبة، فانه من المصلحة الوطنية ومن الناحية الاقتصادية ان يتم العمل على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة في تطوير وايجاد مصادر طاقة بديلة تكون متجددة وذلك لمواجهة الاحتياجات المحلية المتزايدة على الطاقة. وهذا التوجه من شأنه اطالة فرص تصدير النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي.

ولعل أهم الأسباب الرئيسية التي حدت في السنوات الماضية من استخدام الطاقة الشمسية هو استمرار دعم الدولة لتكلفة الطاقة الكهربائية، وكذلك المعلومات غير الكافية، والقصور في تنفيذ الإنشاءات الخاصة بالطاقة الشمسية،

غير ان انتاج نظم الخلايا (الفوتوفولتك) الضوئية في البلاد هو الان قيد الدراسة والبحث، ويعتبر تسخير الرياح في توليد الطاقة ذو مستقبل واعد ايضا وخاصة في المناطق الزراعية، ولكى تتم الاستفادة من الرياح في توليد الطاقة وتطوير وسائلها فإن الحاجة تدعو لإيجاد وصياغة اهداف وسياسات وبرامج محددة بما فيها تخصيص اماكن للمعدات والتجهيزات المطلوبة لذلك.

6.6 تعزيز الوصول إلى وسائل النقل المستدامة.

1.6.6 التقدم المنجز

يعد قطاع النقل أحد القطاعات الحيوية بليبيا التي تم الإنفاق عليها بسخاء على مدى العقود الثلاثة الماضية حيث بلغت أطوال الطرق في ليبيا في عام 1996، 24,484 كم كلها معبدة في حين وصل إجمالي المركبات العاملة إلى 1,456,209 مركبة، وقد تم تطوير النقل البرى لتحسين التكامل بين جميع المناطق بالبلاد وللوصول إلى مصادر الثروة الاقتصادية، وقد تم توفير حلقات الوصل الرئيسية للاتصالات والتجارة الداخلية والخارجية وذلك عن طريق بناء شبكة ضخمة من الطرق والموانئ والمطارات ومحطات الاتصالات. والاستثمارات في مجال المواصلات تحتاج إلى المحافظة عليها وصيانتها لضمان استمرار تقديم الخدمات بطريقة فعالة وتكلفة منخفضة، وكان هدف ليبيا من التخطيط الوطني للمواصلات والنقل في سياق التنمية المكانية هو التأكد من أن كافة المشاريع الاستراتيجية للمواصلات والاستثمارات التي يتم تنفيذها حسب الأولوية والأمور المتعلقة بمواقع هذه المشاريع تتمشى مع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتنمية وتطوير التجمعات السكانية.

واليوم تسعى العديد من الدول إلي تبني سياسات تعمل على استدامة البيئة من خلال خلق بنية تحتية وشبكة مواصلات عصرية واستخدام وسائل نقل مستدامة وصديقة للبيئة مثل المركبات التي تعمل بوقود الديزل الصديق للبيئة والمركبات الكهربائية الصديقة للبيئة كذلك استخدام قطارات المترو التي تعمل بالكهرباء واستخدام الطاقة الشمسية في إنارة الشوارع، أما الدول المتقدمة فتسعى إلى استخدام القطارات التي تعمل بقوة الرفع المغناطيسي واستخدام السيارات ذاتية القيادة.

2.6.6 التحديات الناشئة

منذ بداية العقد الماضي تعثرت خطة الدولة في تطوير قطاع المواصلات نتيجة للانخفاض الشديد في مخصصات التنمية الوطنية تبعا لانهيار اسعار النفط مع بداية الثمانينات، ومنذ ذلك الحين لم تحدث اي زيادة في مستوى الانفاق على القطاع، ويتوقع ان يظل منخفضا في المستقبل المنظور باستثناء الطرق الإقليمية ومشروع السكك الحديدية، وفى نفس الوقت فان الطلب على خدمات النقل متزايد باستمرار مما يزيد من الضغوط على إدارة وسائل المواصلات القائمة.

ففي بداية العام 2003، تم رفع الحظر عن ليبيا وبدأت مظاهر الزيادة في اسعار النفط بالظهور ودخلت ليبيا في اتفاقية التجارة العالمية وتم اقرار جملة من التوجهات الجديدة تهدف في مجملها إلى خصخصة قطاعي الخدمات والانتاج والاستفادة من موقع ليبيا الجغرافي الذي يؤهلها لأن تكون معبراً وشرياناً حيوياً للمواصلات البرية والبحرية والجوية، وهو ما أدى إلى وضع جملة من السياسات لمعظم القطاعات الخدمية والانتاجية بالبلاد شملت قطاع النقل

بأنماطه المختلفة الذي اقترح لإدارته جملة من السياسات تمحورت حول توسيع قاعدة الملكية وفتح الباب امام القطاع الاهلي للمساهمة في تسيير دفة المناشط الاقتصادية في هذا المجال.
وتمثلت السياسات العامة المكملة لسياسة النقل والمواصلات في إنشاء هيكل تنظيمي (وزارة المواصلات والنقل) يعمل على تحقيق التكامل الاستراتيجي للنقل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية تندرج في اطاره هيئات ومصالح تتمتع بقدر كافٍ من الاستقلالية المالية والإدارية بما يكفل تناسب صلاحياتها مع المسؤوليات المسندة لها.
اضطلاع الدولة بالدور الاساسي في إنشاء وتمويل وتحديث وصيانة البنى التحتية والتدريب والتكوين والنشاطات البحثية بما يكفل الاستجابة لمتطلبات النقل المختلفة لأداء دورها على الوجه المطلوب.

الا ان نتيجة التخبط وغياب التخطيط الاستراتيجي، لم يتطور قطاع النقل بالقدر الكافي لذا، عمدت وزارة النقل والمواصلات بعد 2011 إلى إعادة هيكلة القطاع بإعادة تبعية الأجهزة عن مختلف قطاعات النقل لها بغرض تحقيق المصلحة العامة ولكن مع غياب الأمن في البلاد تزداد صعوبة إصلاح القطاع بشكل عام، كما أن الأحداث التي مرت بها البلاد منذ 2011 جعلت من الصعب تطبيق أية سياسة أو برامج تعمل على الرفع من مستوى قطاع النفل والمواصلات، الامر الذي يتطلب ضرورة العمل على النهوض بقطاع النقل وتبني سياسات تحقق بيئة مستدامة واستخدام وسائل نقل صديقة للبيئة.

3.6.6 الرؤية المستقبلية

تتضمن الرؤية المستقبلية للنهوض بقطاع النقل والمواصلات وتعزيز الوصول لوسائل نقل مستدامة عدد من الإجراءات والسياسات التي تم اعتمادها ضمن سياسات التنمية المكانية 2006-2030 منها:

- تحسين الهياكل التنظيمية وتطوير التشريعات القائمة بما يكفل تشجيع وتوسيع دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مشروعات النقل لتقديم أفضل الخدمات في اطار تحقيق مستوى عال من الأمان والسلامة والحفاظ على البيئة.
- اعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة غير المباشرة بمختلف انماط النقل بما يضمن بيئة خدمية تكاملية منسجمة ومستدامة.
- تحرير الخدمات المصرفية بما يضمن تقديم الخدمات اللازمة للمستثمر الوطني والأجنبي في مشروعات النقل وفق ضوابط وأساليب تمويلية جاذبة.
- تحسين المهارات الفنية للقوى العاملة الوطنية في قطاع النقل ومراقبة كفاءتهم وسلوكياتهم ونشر الوعي بالأنظمة وتطبيق المواصفات القياسية واللوائح التشغيلية بحزم في مشروعات ووسائل النقل.
- استغلال الرسوم والعوائد السيادية لقطاع النقل في برامج الصيانة لحماية الاستثمارات في القطـاع والمحافظة عليها.
- تبني معايير ونظم فحص وتدقيق متطورة في مشروعات ووسائل النقل بحيث تكون صديقة للبيئة للحد من الآثار السلبية لخدمات النقل على البيئة.
- تطوير دور التأمين وتعزيز أدواته وآلياته المحلية بما يسهم في رفعها إلى المستوى الدولي بما يكفل بيئة تشغيلية تتيح ضمانات مناسبة لقطاع النقل وأدواته وبما يمكنها من تغطية المخاطر المرتبطة بنشاطات النقل.

7.6 ملخص الإسكان والخدمات الأساسية: مسائل وتحديات لجدول أعمال حضري جديد

المحور الرئيسي	البند وعمليات التحضر	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
القضايا	تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع تكونها	✓					✓	
	تعزيز الوصول إلى المسكن الملائم	✓			✓		✓	
	ضمان الوصول المستدام لمياه الشرب الآمنة		✓		✓		✓	
	ضمان الحصول المستدام على خدمات الصحة والتصريف الأساسية	✓			✓		✓	
	تعزيز الحصول على الطاقة المنزلية النظيفة	✓						✓
	تعزيز الوصول إلى وسائل النقل المستدامة	✓			✓		✓	

سابعاً – المؤشرات

المؤشرات	1996	2006	2013
النسبة المئوية للأسر الذين يعيشون تحت خط الفقر.	20.4 (1992)	12.6 (2003)	6.5 (2015)
النسبة المئوية لسكان الحضر الحاصلين على السكن الملائم.			% 67
النسبة المئوية للأشخاص الذين يسكنون في مناطق حضرية ويحصلون على مياه شرب آمنة سواء أن كانت من شبكة المياه العامة او آبار مياه او خزانات مياه الامطار.	% 88.9	% 97.6	% 90
النسبة المئوية للأشخاص الذين يسكنون في مناطق حضرية ويحصلون على خدمات صرف صحي مربوطة بالشبكة العامة او خزان خاص.	% 96	% 99	
النسبة المئوية للأشخاص الذين يسكنون في مناطق حضرية ويحصلون على خدمات جمع النفايات المنتظمة.	بالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة. يتم جمع النفايات بشكل منتظم بجميع مُدن ليبيا. ولكن لا يتم التخلص من هذه النفايات بالشكل الصحيح وطبقاً لمعايير البيئة للتخلص من النفايات.	بالرغم من نقص الإحصائيات الدقيقة، يتم جمع النفايات بشكل منتظم بجميع مُدن ليبيا.	بالرغم من نقص الإحصائيات الدقيقة، يتم جمع النفايات بشكل منتظم بمعظم مُدن ليبيا.
النسبة المئوية للأشخاص الذين يسكنون في مناطق حضرية ويحصلون على الطاقة المنزلية النظيفة.		تم اعتماد سياسات لتشجيع استخدام الطاقات النظيفة ولم يتم تطبيقها بشكل واسع بعد.	تم اعتماد سياسات لتشجيع استخدام الطاقات النظيفة ولم يتم تطبيقها بشكل واسع نظراً للظروف التي تمر بها البلاد.

تابع سابعاً – المؤشرات

المؤشرات	1996	2006	2013
النسبة المئوية الذين يسكنون في مناطق حضرية ويحصلون على النقل العام.	النقل العام شبه منعدم منذ نهاية الثمانيات وخاصة داخل المُدن ويعتمد المواطنون في تنقلاتهم داخل وخارج المُدن على سيارتهم الخاصة.	تم اعتماد السياسة المكانية 2006–2030 والتي وضعت سياسات لتشجيع النقل العام ولكن نظراً لظروف الدولة لم يتم تطبيق أي منها بعد.	لا وجود للنقل العام داخل أو خارج المُدن.
مستوى اللامركزية الفعالة اللازمة للتنمية الحضرية المستدامة والتي تقاس ب: ' 1' النسبة المئوية للسياسات 'والتشريعات المتعلقة بالقضايا الحضرية التي شاركت في صياغتها الحكومات الإقليمية والمحلية منذ عام 1996 وحتى الوقت الحاضر؛ ' 2' النسبة المئوية للدخل والنفقات المخصصة للحكومات المحلية والإقليمية من الميزانية الوطنية؛ ' 3' النسبة المئوية لنفقات السلطات المحلية التي تغطى من الإيرادات المحلية.		تم اعتماد سياسات لتشجيع اللامركزية بالسياسة المكانية 2006–2030.	تم اعتماد قانون الحكم المحلي رقم 59 لسنة 2012 والذي يحدد دور البلديات ومشاركتها بالتنمية الحضرية المستدامة كما حدد موارد البلديات والنفقات والإيرادات المحلية. ولكن لظروف البلاد الحالية لم يتم التطبيق بشكل فاعل بعد.
النسبة المئوية لسطات المدينة والسلطات الإقليمية والوطنية التي نفذت سياسات حضرية تدعم التنمية الاقتصادية المحلية وإيجاد فرص عمل لائقة وسبل كريمة لكسب العيش.	تم اعتماد والعمل بالمخطط الوطني الطبيعي طويل المدى 1981 – 2000 أو ما يعرف بمخططات الجيل الثاني.	تم اعتماد السياسة المكانية 2006 – 2030 أو ما يعرف بمخطط الجيل الثالث.	للظروف التي تمر بها البلاد لم يتم بعد الانتهاء من جميع المخططات الحضرية للأقاليم التخطيطية الأربعة (الجيل الثالث).
النسبة المئوية لسطات المدينة والسلطات الإقليمية التي اعتمدت أو نفذت سياسات أو استراتيجيات تتعلق 'بالسلامة والأمن الحضريين.			
النسبة المئوية لسطات المدينة والسلطات الإقليمية التي نفذت خططاً وتصميمات لمدن مستدامة ومرنة تتميز 'بالشمول وتستجيب للنمو السكاني الحضري بشكل ملائم.			

تابع سابعاً – المؤشرات

المؤشرات	1996	2006	2013
مقدار الناتج المحلي الإجمالي الوطني الذي ينتج في المناطق الحضرية.			
معدل البطالة بين الشباب.	% 42.9	% 44	% 19 (2012)
نسبة إهدار المياه نتيجة التسريبات من شبكات التوزيع ووصلات المياه غير القانونية.			% 35
نسبة الاستثمارات في قطاع الإسكان من إجمالي الاستثمارات.			% 20

ثامناً– خلاصة التقدم المنجز والتحديات الناشئة والرؤية المستقبلية لقضايا محاور التقرير الوطني للتنمية الحضرية في دولة ليبيا للموئل الثالث عام 2016

المحاور	المسائل الديموغرافية	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
المسائل الديمُوغرافية الحضرية	إدارة التحضر السريع		✓		✓		✓	
	إدارة الروابط الريفية الحضرية		✓		✓		✓	
	التعامل مع احتياجات الشباب الحضري	✓			✓		✓	
	تلبية احتياجات كبار السن		✓			✓	✓	
	إدراج المسائل الجنسانية في التنمية الحضرية		✓		✓		✓	
الأراضي والتخطيط الحضري	ضمان التخطيط والتصميم الحضريين المستدامين.		✓		✓		✓	
	تحسين ادارة الاراضي الحضرية بما في ذلك معالجة الزحف الحضري العشوائي.	✓			✓		✓	
	تعزيز انتاج الغذاء في المناطق الحضرية	✓			✓		✓	
	التصدي لتحديات التنقل في المناطق الحضرية.	✓			✓		✓	
	تعزيز القدرات التقنية لتخطيط المدن وادارتها.		✓		✓		✓	
البيئة والتحضر	التصدي لتغير المناخ	✓			✓		✓	
	خفض مخاطر الكوارث	✓			✓		✓	
	خفض مستوي الازدحام المروري	✓			✓		✓	
	تلوث الهواء	✓				✓		✓
الإدارة والتشريعات الحضرية	تعزيز التشريعات الحضري		✓		✓		✓	
	تطبيق اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية		✓		✓			✓
	تعزيز المشاركة وحقوق الإنسان في التنمية الحضرية	✓			✓		✓	
	تعزيز الشمول الاجتماعي والمساواة		✓		✓			✓

تابع ثامناً – خلاصة التقدم المنجز والتحديات الناشئة والرؤية المستقبلية لقضايا محاور التقرير الوطني للتنمية الحضرية في دولة ليبيا للموئل الثالث عام 2016

المحاور	المسائل الديموغرافية	التقدم المنجز			التحديات الناشئة		الرؤية المستقبلية	
		ضعيف	متوسط	عالي	معرفة	غير معرفة	محددة	غير محددة
الاقتصاد الحضري	تعزيز وتحسين الوصول إلى تمويل السكن	✓			✓		✓	
	إيجاد فرص عمل لائقة وسبل كريمة لكسب العيش	✓			✓		✓	
الإسكان والخدمات الأساسية	تحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع تكونها	✓					✓	
	تعزيز الوصول إلى المسكن الملائم	✓			✓		✓	
	ضمان الوصول المستدام لمياه الشرب الآمنة		✓		✓		✓	
	ضمان الحصول المستدام على خدمات الصحة والتصريف الأساسية	✓			✓		✓	
	تعزيز الحصول على الطاقة المنزلية النظيفة	✓						✓
	تعزيز الوصول إلى وسائل النقل المستدامة	✓			✓		✓	

تاسعاً– الممارسات الجيدة

1. تقرير عن مشروع مدينة البريقة الجديدة، أحد أهم المشاريع السكنية التي نفذت في ليبيا.

مشروع مدينة البريقة الجديدة هو مشروع سكني ضخم من ضمن مشاريع وزارة النفط، وتنفيذ شركة أنكا التركية، بدء العمل فيه شهر مايو 1986 وانتهى العمل به في شهر أغسطس 1993، وبلغت قيمة العقد الإجمالية 550 مليون دولار أمريكي، ويتألف المشروع من 2666 وحدة سكنية بنمط فيلا من طابق واحد وطابقين، ويتضمن 19 نموذج تصميمي للوحدات السكنية، بالإضافة لمباني الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والتجارية، مثل المدارس محلات السوبر ماركت، والعيادات ومكاتب البريد ووحدات الخدمة الأخرى كالمراكز الثقافية، والمناطق الخضراء والتشجير وساحات لعب الأطفال ضمن المجموعات السكنية، وملاعب كرة القدم وملاعب للتنس، وكذلك تضمن المشروع تنفيذ الطرق وجميع أعمال البنية التحتية كاملة، مثل التمديدات الكهربائية وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، ونظام غاز المدينة بالإضافة للتجهيزات الداخلية للمباني والتأثيث الداخلي للوحدات السكنية ومباني الخدمات. وبلغت إجمالى المساحة المغطاة 482,000 متر مربع.

وامتازت شبكة الطرق بالمدينة بتدرجها بدءاً بالطرق الرئيسية يليها التجميعية ثم الطرق الموصلة للوحدات السكنية وفق النظام الحلقي كما هو موضح بالشكل 1 والشكل 2.

الشكل 1. تخطيط شبكة الطرق بالمدينة

الشكل 2. الطرق الموصلة الحلقية بالمناطق السكنية.

وامتاز مخطط المشروع بانسجامه وتمشيه مع طبيعة المكان وتحقيق سهولة الحركة بواسطة شبكة ممرات للمشاة مريحة وآمنة وكذلك وضوح التوجيه خلال هذه الممرات وسهولة الوصول لمباني الخدمات كالمدارس والعيادات، كما نجح المخطط في تحقيق وحدة الجوار بين القاطنين من خلال سهولة الاتصال وتوفير الفراغات الشبه خاصة والفراغات العامة ضمن المجموعة السكنية الواحدة وكذلك اماكن وقوف السيارات لكل وحدة سكنية وخلق نقاط تجميعية سهلة الوصول ومريحة مثل ساحات الخاصة بلعب الاطفال والحدائق مناطق الجلوس الموزعة ضمن هذه المجموعات، كما استخدمت الخلايا الشمسية لتوفير الطاقة للوحدات السكنية ويعتبر من اوائل المشاريع التي تستخدم الطاقة الشمسية ضمن خدمات الوحدة السكنية في ليبيا كما أن نظام توصيل الغاز تم وفق شبكة توزيع لكافة الوحدات.

والشكل (3) يوضح جزء من المنطقة السكني والطرق الموصلة لها، أما الشكل (4) فيوضح المستويات المختلفة للوحدات السكنية والذي يظهر تماشي التصميم مع خطوط الكنتور بالموقع.

الشكل 3. جزء من المنطقة السكنية والطرق الموصلة.

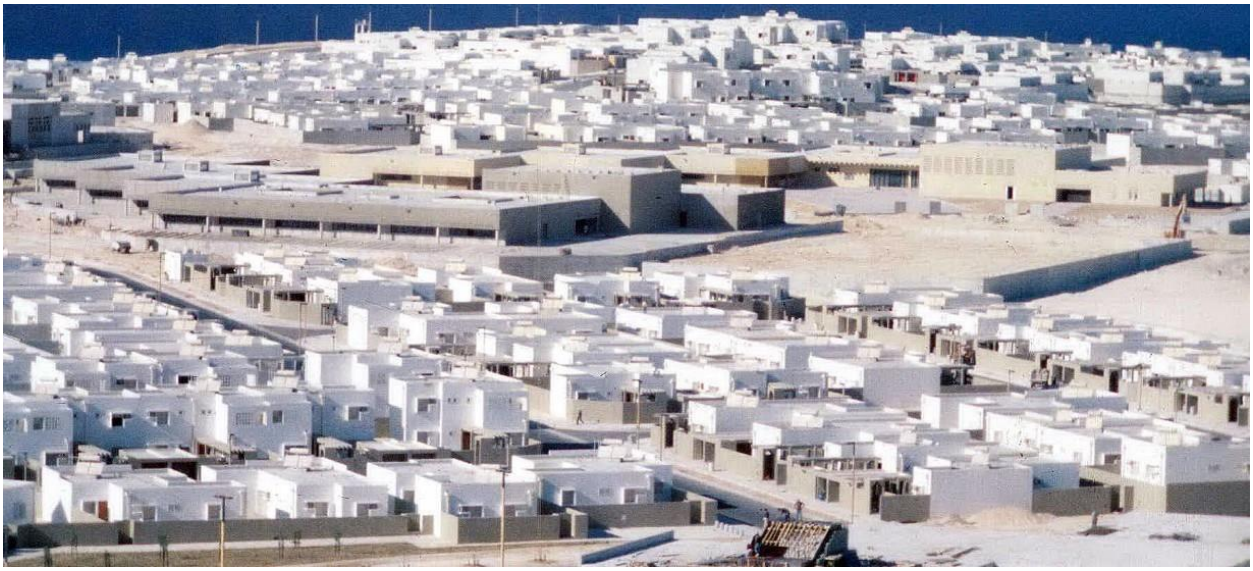

الشكل 4. المستويات المختلفة للوحدات السكنية وتماشيها مع خطوط الكنتور بالموقع.

عاشراً – المصادر

[1] التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة الليبية لعام 2013.

[2] مصلحة التخطيط العمراني – ليبيا، السياسية الوطنية المكانية 2006 – 2030.

[3] ملامح السياسة الوطنية للإسكان 2014–2033، الحكومة الليبية المؤقتة – وزارة الاسكان والمرافق.

[4] الهيئة العامة للمعلومات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006.

[5] تقرير ليبيا 2008 عن الأهداف الألفية للتنمية نحو 2015: الإنجازات والإمكانيات.

[6] مصلحة الاحصاء والتعداد ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

[7] مصلحة الاحصاء والتعداد الكتاب الاحصائي لعام 2010.

[8] التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة الليبية لعام 2011.

[9] قانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، المجلس الوطني الانتقالي.

[10] الاعلان الدستوري الليبي الصادر عام 2011 شاملا تعديلاته حتى عام 2012.

[11] صندوق النقد الدولي. 2012. ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص.
https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf

[12] البنك الدولي – 2006– ليبيا: تقرير اقتصادي– مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية– منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

[13] مؤسسة المستقبل– 2013– دراسة ميدانية لأوضاع واحتياجات منظمات المجتمع المدني في ليبيا.

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بليبيا 2015– تحليل سريع لوضع الإدارة والتنمية المحلية بليبيا.

[15] تقرير نظام التخطيط الطبيعى في ليبيا– 1982– ادارة التطوير العمرانى بالتعاون مع مكتب الهابيتات.

[16] برنامج حوكمة المياه في المنطقة العربية– 2010– توفير المياه والصرف الصحي في ليبيا: تحليل الفجوات وتقييم الاحتياجات الوطنية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[17] محمد زعروج، 2013– تقرير وضع الطاقة بليبيا.